SOAR

- عن التهجير والتطهير الإعلامي
- ملف عن قضايا المرأة
- انتشار مواد منتهية الصلاحية في أسواق الجزيرة رغم تعدد الجهات الرقابية

Diyar Heso

6 2015

Rodi Said

الرهان على تأجيج الصراعات، رهان خاسر

استولت تفاصيل الحرب ويومياتها وأحداثها على أذهان السوريين، واستمرأت هذه الرقعة الجغرافية التي نعيش فيها أزيز الرصاص ودوي القنابل، فالحرب حاضرة عند انقطاع الكهرباء وأثناء تقديم الطلاب لامتحاناتهم وخلال التفكير في السفر لدولة مجاورة وعند تأمين الخبز، وهي الموضوع الأبرز الذي يجتاح السهرات دون مقدمات، وعلى أساس الموقف منها نشأت خصومات وحالات قطيعة، وبموجبها تولدت صداقات جديدة واكتسب الكثيرون حيزاً للعمل والتكسب، بينما خسر عشرات الآلاف أعمالهم وأقوات أطفالهم، وذاق مئات الآلاف مرارة النزوح واللجوء وفقدان الأعزاء.

ربما يكون خيار إنهائها أو استدامتها قد خرج بشكل شبه كلي من يد الجهات السورية المتصارعة، وهذا بدأ ينسحب على الجهات الإقليمية المنغمسة في الحلبة السورية، إذ غدت هذه الحرب شأنا دولياً صرفاً، غير أن الركون إلى هذا الطرح بشكل كامل والاستسلام لتبعاته وتصور الحرب على أنها قدر مقدور — بحد ذاته — ينطوي على سلبية كبرى، فالإرادات الخيّرة والداعية للسلام لا بد أن تصل لمبتغاها في نهاية المطاف، وليس من المجدي الانتقاص من شأن أي تعبير عن رفض هذا الواقع الموغل في المرارة، إذ تتجسد إرادة الخلاص الحقيقية من هذا الوضع في تجسيدات مدنية طافحة بالحياة والتفاؤل، وفي جهود لا بد أن تثمر وتجد لها طريقاً للتأثير والتغيير.

الساعون إلى إدامة هذا الوضع الكارثي هم مؤججو الفتن ومختلقو الوقائع المزيفة، العابثون بالسلم المجتمعي والمتكسبون من الزوابع الفيسبوكية، عبر استسهال إصدار «أحكام مبرمة»، هي بالأصل مزاعم واختلاقات، ولو وجدوا طريقاً لمعالجتها بالعنف والتحريض لما توانوا وهم واقعون في هذا الشرك قولاً وفعلاً، وممعنون في شحن الأجواء والتدليس، كما أنهم متورطون في بث خطاب الكراهية بين المكونات وعناصر الموزاييك السوري تلبية لرغبات ومصالح ضيقة هم مجندون لأجلها. تعرضت مدينة الحسكة مؤخراً لهجمات من تنظيم داعش، ما جعلها ميداناً لمعارك وقصف واشتباكات، نجم عنها وضع إنساني سيء لأهلها الذين نزحوا باتجاه المناطق الأكثر أمناً، ورغم أن طواقم «الإدارة الذاتية» والمنظمات الدولية والمحلية قدمت مجهوداً كبيراً في احتواء الوضع وتقديم الخدمات العاجلة للناس المنكوبين، غير أن ما ألفت الأنظار هو تلبية المواطنين لواجبهم الإنساني في استقبال اللاجئين في كل المدن والبلدات بالرغم من المصاعب المعيشية والغلاء المستشري. وقد أثبتت هذه التجربة زيف الدعوات المراهنة على إحداث الشرخ بين مكونات منطقة الجزيرة إذ استقبل الكرد في قامشلو وعامودا وباقي المدن آلافاً من أبناء المكون العربي، كما استقبل أبناء المكون السرياني العوائل القادمة من الحسكة وقدموا لهم يد المساعدة، في دليل على تحلي الناس في هذه المنطقة بروح الإخاء والتسامح والسلم، في نموذج ينبغي أن ينسحب على كل المناطق السورية التي يسودها التوتر الطائفي والتناحر على أساس الهوية، بفعل التدخلات و الاستطالات الإقليمية وتحكم الطغاة وأمراء الحرب بزمام أمورها. سيكون من العسير جداً تجاوز هذه الظروف الصعبة إن لم تجد هذه المبادرات الأهلية التي تزدان بها منطقة الجزيرة طريقها للتعبير عن نفسها، إذ ينبغي أن تكتسب كل الميزات التي تؤهلها للعب دور كبير في هذه المرحلة الصعبة، فنشوءها ينطوي على وعي كبير وروح خلاقة متسامحة، وهي إحدى أهم ركائز السلم الأهلي التي يجب التشبث بها، لقطع الطريق على كل المراهنين على تأجيج الصراعات والفتن ممن يشكلون بأفعالهم وأقوالهم ظهيراً حقيقياً للتطرف والكراهية والعنف.

الفهرس

الرهان على تأجيج الصراعات، رهان خاسر 01

عن التهجير والتطهير الإعلامي 02

مرض الحمّى القلاعيّة، هل يُصيب البشر أيضاً ...؟ 04

راديو ولات 06

نزوح الحسكة الكبير 07

شار تحاور الصحفي والكاتب باسم دبّاغ 08

مراقبة الريح (حل النزاعات خلال انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية) 11

من روما إلى ميزوبوتاميا .. عزف على حجر 12

المرأة (صِراع بين الذات والمجتمع) 14

تغييب المشاركة المجتمعية في صياغة القانون 16

من مسلوبة الإرادة إلى دورالريادة 18

برتراند راسل ... فيلسوفاً للسلام 19

أهمية دمج الوافدين للحفاظ على بنية المجتمع المحلي 20

الحق في الحياة الخاصة المفهوم والنطاق والبعد الدولي 22

انتشار مواد منتهية الصلاحية في أسواق الجزيرة رغم تعدد الجهات الرقابية 24

صُوَر عَتيقَة- قصائد للشاعر الإيراني أحمد رضا أحمدي 26

(Min Dit) صفحة من تاريخ أطفال ديار بكر 27

التعايش السلمي «ثقافة حياتية أكثر منها شعاراً» 28

شهرية ثقافية تهتم بقضايا التعايش والسلم الأهلي والشأن المدني المرافق للنزاع

لإرسال المساهمات والاقتراحات والتواصل
info@shar-magazine.com

المقالات تعبر عن آراء أصحابها وتقوم شار بنشرها التزاماً بحرية الرأي دون أن تكون الآراء متوافقة – بالضرورة – مع سياسة التحرير أو رأي منظمة شار للتنمية

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلة شار

shar-magazine.com

info@shar-magazine.com

SharMagazine

SharMagazine

تصدر عن منظمة شار للتنمية

SHAR For Development

تصميم و إخراج: زمرد ستوديو | www.zmrdstudio.com

عن التهجير والتطهير الإعلامي

داريوس الدرويش

من حيث المبدأ، هناك وظيفة إنسانيّة للإعلام إن كان الإعلام حرّاً، فصناعة الرأي العام ليست من دون شروط «صحيّة»، مثلها في ذلك مثل باقي الصناعات، ولعلّ إعلان اليونسكو حول دور وسائل الإعلام في دعم المبادئ الإنسانيّة، هو الإعلان الأبرز عن هذه الشروط، التي تدعو الوسائل الإعلاميّة للالتزام بمعايير حقوق الإنسان، وعدم الدعوة للكراهية والعنصرية وغيرها من الأمراض الاجتماعيّة، وأن تساعد في نشر الوعي حول السلم الأهلي والدولي وحقوق الإنسان. والواقع أنّ هذه الوظيفة الإنسانيّة (إن صحّت تسميتها كذلك)، تتحقّق بشكل آلي إن كانت الوسائل الإعلاميّة ملتزمة في إيصال معلوماتها بالمعايير المهنيّة المعروفة بشكل عام (التوازن والموضوعيّة والاستقلاليّة).

إلا أنّ الدعاية الإعلاميّة تحطّم كل تلك المعايير حالما تمارسها الوسائل الإعلاميّة، وهي في هذا لا تشبه الدعاية الإعلاميّة التي يمارسها حزب أو تيار سياسي معيّن، بسبب اختلاف طبيعة وبنية الجهتين؛ ففي حالة الدعاية الإعلاميّة الصادرة عن جهة سياسيّة معروفة التوجهات لن تكون لها تأثيرات سلبيّة كبيرة، فهي تعبّر عن وجهة نظر هذه الجهة والتي تعتقد بدورها أنّ وجهة النظر هذه تعبّر عن الحقيقة، وهذا ما لا يخالف توقّعات المتلقّي لها، والذي يعتبرها بدوره وجهة نظر واحدة، بعكس الحالة التي تصدر فيها هذه الدعاية الموجّهة سياسيّاً عن وسيلة إعلاميّة، يُفترض فيها أن تكون متوازنة تُظهر وجهات النظر المختلفة حول موضوع معيّن. فإخفاء وجهات نظر عديدة لصالح واحدة فقط يقلّص الخيارات أمام المتلقّي، وهو ما يخالف المبدأ الرئيسي للديمقراطيّة في حريّة الاختيار، فكيف يمكن لشخص أن يملك حريّة الاختيار ما لم يملك الخيارات بالدرجة الأولى؟ يمكن لوسائل الإعلام أيضاً ممارسة الدعاية الإعلاميّة بوجهها التحريضي أيضاً، هذه المرّة ليست بالترويج لفكرة ما (أو شخص أو جهة ... إلخ)، بل على العكس من ذلك عبر «شيطنة» تلك الفكرة (أو الشخص أو الجهة ... إلخ). هذه الحالة تبدو أكثر سوءاً من سابقتها، فقد تصل في حالات الحروب الأهليّة كما في سوريا إلى مستوى التحريض على القتل والإبادة وغيرها من الجرائم. فأطراف الحرب الأهليّة يمتلكون الأدوات المساعدة على ارتكاب الجرائم ضدّ الأطراف الأخرى، ويمتلكون الاستعداد لذلك بسبب حالة الحرب المستمرة، ليأتي التحريض الإعلامي ويقدّم المبرّرات لبعض الجهات التي قد تنساق وراء هذا التحريض.

يمكن تتبّع مسار التحريض الإعلامي بشكل واضح في مختلف محطّات الحرب الأهليّة الموازية للثورة السوريّة، بدءاً من التحريض ضدّ العلويّين ومروراً بالتحريض ضدّ المسيحيّين والدروز والأرمن والشركس وغيرهم من الأقليّات الدينيّة والقوميّة، وليس انتهاءً بالتحريض الذي مورس ضدّ الكرد في الحملة الأخيرة عن التهجير العرقي في ريفي الحسكة وتل أبيض.

والحال أنّ التحريض الذي تمّ في جميع الحالات استند على حقيقة واحدة (أو تكهّن مقبول) من جهة، ومن جهة أخرى قامت ببناء استنتاجات حولها اختصرت الكثير من المعايير للوصول إليها، لتصبح هذه الاستنتاجات رغائبيّة أكثر منها علميّة.

وبشيء من التفصيل، فإنّ التحريض على كراهيّة الكرد امتدّ منذ عسكرة الثورة وبدء الحرب الأهليّة وحتى الآن، بدأ بـ «الخطأ» المفاهيمي في عدم الفصل بين الثورة والحرب الأهليّة الموازية لها، واعتبار أنّ عدم المشاركة في هذه الحرب هي عدم مشاركة في الثورة، ليصبح بعدها الوجود الشكلي للنظام في المناطق الكرديّة، التي تدير نفسها بنفسها، وجوداً إشكاليّاً، يصبح الكرد مهادنين للنظام طالما كان النظام موجوداً في هذه المناطق. متجاهلين في ذلك تاريخ الكرد في معارضة النظام قبل الثورة وربطهم مطالبهم القوميّة بقضيّة الديمقراطيّة لسوريا عموماً، ومتجاهلين المظاهرات المناهضة للنظام في المدن الكرديّة أثناء الثورة، ومتجاهلين الوجود الكردي الفعّال في القوى المسلحة للثورة في محافظتي حلب والرقّة وذلك قبل الهجوم عليها، ومتجاهلين حساسيّة علاقة الكرد بتركيا، المصدر الوحيد لدعم القوى المعارضة بالسلاح، والتي لا تدعم حتى الآن أيّ حركة مسلّحة كرديّة لا تبدي عدائها لقضيّتها الكرديّة، عداك عن إبداء اهتمامها بها.

أمّا الآن، فقد ازدادت الحملات سوءاً، فلم يعد الكرد مجرّد مهادنين «انتهازيّين»، بل أصبحوا مشاركين في اضطهاد العرب السنّة إلى جانب النظام، وفقاً لحملة «التطهير العرقي» المزعومة التي أطلقتها وسائل

Rodi Said

إعلام وسياسيّون ونشطاء عرب. التحريض في هذه الحملة اعتمد على تكهّن معقول (ولكن دون وجود أدلّة مخصّصة لتلك الحالة)، بأنّ أطراف الحرب في سوريا جميعها تمارس انتهاكات للقانون الدولي الإنساني (لحالة الحروب)، فلم سيكون الكرد استثناءً من هذا؟ هذه «البديهيّة» عُزّزت بممارسات حزب الاتحاد الديمقراطي القمعيّة ضدّ القوى السياسيّة والناشطين المخالفين له، وكان النزوح الذي حصل في المناطق المعنيّة بالحملة (ريفي الحسكة وتل أبيض) هو المادة الأساسيّة التي بنيت حولها هذه الحملة، بعد تصوير الأمر على أنّه «تهجير».

ولكن، وحتى تلقى هذه الحملة رواجاً، كان عليها تجاهل حقائق أخرى مناقضة لتلك التي بنيت عليها، فعدا عن عدم وجود أدلّة على تجاوز وحدات حماية الشعب لقوانين الحرب، تجاهل مطلقو الحملة تاريخ الثورات الكرديّة في القرن العشرين والخالية تماماً من أيّ تجاوزات منهجيّة لتلك القوانين، وتجاهلوا حقيقة أن الأيديولوجية التي تتبناها هذه الوحدات لم تقم بأيّ فعل من هذا القبيل طوال حربها مع تركيا على مدى ثلاثة عقود. أضف أنّ المجلس الوطني الكردي يشتكي من المعاملة التفضيليّة التي يتلقاها العرب والسريان في تقبّل قواهم المسلّحة كما هي، في حين لا تُقبل القوّة المسلّحة الكرديّة التي تبنّاها المجلس، عدا عن أنّ انتهاكات حقوق الإنسان التي طالت ناشطين وسياسيّين كرداً وعرباً لم تكن مبنيّة على أساس عرقي، بل على أساس عدم تقبّل الاختلاف السياسي. كما أنّ مطلقي الحملة تجاهلوا عن عمد حقيقة أنّ معظم النازحين من مناطق الاشتباكات الأخيرة في مدينة الحسكة لجأوا إلى المدن الكرديّة المجاورة، وحتّى نازحو تل أبيض لجأ بعضهم إلى مدينتي سري كانيه وكوباني بعدما أغلقت السلطات التركيّة الحدود أمامهم.

والواقع هو أنّ حملة التحريض على الكراهيّة هذه، يمكن اعتبارها تحريضاً على الإبادة، فالترويج أنّ العدوان على العرب السنّة يقع عليهم بوصفهم عرباً سنّة، وأنّ هذا العدوان يقوم به الكرد، هو تقديم للمبرّرات التي تساعد على تجاوز الحالة النفسيّة المتمثّلة بكراهيّة «الانتهازيّين» (كما جرى الترويج له سابقاً) إلى حالة الفعل عبر «ردّ العدوان»، والذي سيكون بدوره تطبيق الإبادة بحق الكرد، وذلك بالنظر لتاريخ وأيديولوجيا القوى المسلّحة المعنيّة بالأمر على الساحة السوريّة.

إلا أنّ ما زرعته هذه الحملات لا يمكن تجاوزها بسهولة، حتّى لو تمّ تقديم الأدلّة المنطقيّة والعمليّة على بطلانها، فستبقى تدور في الأوساط الشعبيّة على أنّها حقيقة، لسببين: الأوّل، أنّ كتّاباً ومثقّفين لهم قرّاء كثر ووسائل إعلام لها متابعين كثر، إضافة إلى سياسيّين انتهازيّين، كانوا وراء هذه الحملات، ووقوف هذه الجهات في هذا الخندق يُرجّح تصديقها شعبيّاً، والسبب الثاني يعود إلى زمان ومدّة طرح هذه الحملات، والتي تأتي في حالة من الحرب خلقت توتّراً بين معظم الأطراف، وكذلك استمرار هذه الحملات دون توقّف على مدى أربعة أعوام تقريباً. لذا فلن تكون مواجهة هذه الحملة فعّالة على المستوى الداخلي ما لم تقم هذه الجهات نفسها بالاعتذار وتصحيح أخطائها.

مرض الحمّى القلاعيّة، هل يُصيب البشر أيضاً...؟

جوان تتر

أمراض عديدة تنتقل من الحيوانات إلى البشر في حالة انعدام التأمين الصحيّ لأنواع الأغذية المتداولة والمتوفّرة، وعلى الأخصّ في زمن الحروب وانعدام الطرق الصحيَّة التي يتدارك الأفراد من خلالها تلك الأمراض، أضف إلى ذلك الأغذية منتهية الصلاحيَّة التي تدخل عبر الحدود إلى البلاد دونَ رقابة أو حتَّى تسهيلٍ في أغلب الأحيان من قبل الجهات المسؤولة. وهنا يبرز دور المشافي والمنظمات الصحيَّة في تدارك الأخطاء التي تحصل، تلك الأخطاء المتعلّقة بالمواد الغذائية الفاسدة وغيرها من الأخطاء الصحيَّة التي اعتاد عليها الإنسان في المجتمع السوريّ، إذ تكثر الأمراض المُعدية في حالة غياب الأدوية والمراقبة الصحيَّة الواجب اتّباعها في سبيل الحفاظ على صحّة الفرد ومنع انتقال الأمراض إلى الآخرين سواءً من الحيوانات المُصابة بمرضٍ معينٍ أو حتّى إنسان مصاب.

كثُرت الشائعات حول الأمراض المُعدية والأوبئة التي تفشّت في سوريا وذلك منذ اندلاع الأزمة السوريَّة وانعدام الأمان وتدمير البنية التحتيَّة، خاصةً فيما يتعلّق ببرامج الأدوية أو اللقاحات التي من الصعوبة بمكان توفيرها بشكلٍ دائم في مثل هكذا أوضاع. لذلك فإنّ فرص انتشار الأوبئة والأمراض المعدية ازدادت مع ازدياد انعدام الدواء والأطبّاء، لكن القليل من الحذر والحيطة من الممكن أن يخفّف من الأعباء الصحيَّة في عموم البلاد.

مرض الحمّى القلاعيَّة

انتشر في الآونة الأخيرة خبر على غرار انتشار مرض أنفلونزا الطيور، لكنّ هذه المرّة كان عن انتشار مرض يدعى (الحمَّى القلاعيَّة)، هذا المرض الذي يصيب الحيوانات بالدرجةِ الأولى مع اختلاف الحديث حول إمكانيَّة إصابة البشر بهكذا مرض، وبقراءةٍ علمية لهذا المرض: تسمى الحمّى القلاعية باللغة الإنكليزيَّة (مرض الظلف أو الفم)، أو أحياناً يُلفَظ (أفتوسا)، هو مرض سريع الانتشار وفايروسيّ، يصيب الحيوانات ذات الأظلاف المشقوقة كالأبقار والأغنام. ويؤكّد العلماء على وجود ما يقارب سبع سلالات مختلفة من ناحية المناعة من هذا الفايروس المسبِّب للمرض، كما أنّ كل سلالة تُصيب فصيلة أو فصائلَ عِدَّة مختلفة من أنواع الحيوانات، وتختلف شدّة أعراض المرض وفقَ نوع السلالة الفايروسيَّة المسببة له. علماً أنّ هذا المرض يصيب الإنسان أيضاً ولكن بنسب نادرة. وقد اختلف العديد من العلماء أن الحمى القلاعية التي تصيب الحيوانات هي غير تلك التي تصيب البشر بسبب اختلاف الأعراض نسبيّاً، إلّا أنّ المسبِّب الرئيسي لانتقال المرض إلى البشر هو أكل لحوم الحيوانات المصابة بهذا النوع من الفايروس. ولكن هذا الأمر أيضاً ليس مؤكّداً بسبب اختلاف الأعراض ما بين الحمى القلاعية التي تصيب الحيوانات وبين الحمى القلاعية التي تصيب الإنسان. هذا وتختلف مصادر العدوى في مرض الحمّى القلاعيَّة، إذ أنّ التقارير العلميَّة وتشخيص الأطباء المختصين يؤكّد على الدوام وجود العدوى في العديد من الأمور منها: وجود الفايروس المسبِّب للمرض في الحليب والبول والبراز وأيضاً السيلان الفمويّ.

انتشار الحمّى القلاعيَّة

تختلف مصادر عدوى الحمَّى القلاعيَّة، فهي تماماً تماثل في آليّتها آلية عمل أيّ مرض آخر من الأمراض المُعدية من حيث انتقالها إلى الإنسان من خلال الحيوانات المصابة بهكذا نوع من الأمراض المُعدية، والتي تنتقل لمجرّد تواجد الحيوانات المصابة على مقربة من أماكن التواجد البشريّ. ويصنّف العلماء المختّصون بهذا المرض مصادر العدوى كالتالي: المصدر الأوّل والأساسيّ لانتقال العدوى هي الحيوانات المصابة والتي تكون عادةً موجودة في أماكن تواجد البشر أو على مقربة من هذا التواجد. وأيضاً يتمّ الانتقال عن طريق العلف المتلوّث بالفايروس المسبِّب للمرض وعن طريق الغذاء أو الماء الملوّثين أو حتّى الاستنشاق، لأن هذا المرض بإمكانه الانتقال عبر ذرّات الغبار في الهواء أي عن طريق التنفّس وخاصَّةً في المناطق الموبوءة وعن طريق أرجل الحيوانات المصابة التي تضعها في الطين ومن خلال الأحذية وإطارات السيَّارات وملامسة الإنسان لها.

كلّ الدراسات العلميَّة تشير إلى إمكانيَّة انتقال الحمّى القلاعيَّة إلى البشر

ولكن بنسب متفاوتة ونادرة جدّاً، مع العلم أنَّ هناك فوارق كبيرة بين المرضين ما بين الإنسان والحيوان. وفي قراءةٍ تتبعيَّة تاريخياً لهذا الوباء «ذكرت مجلة بريطانية شهيرة تدعى (اللانست) في عددٍ قديم صادر في العام /2000/ عن انتشار مرض يصيب (اليد والقدم والفم) في سنغافورة، وأصاب ما يقارب ألف طفل وأودى المرض بحياة أربعة أطفال. كما كان هناك وباء مماثل حصل سابقاً خلال العام (1998)، أدى إلى وفاة أكثر من (365) شخص في ماليزيا، كل تلك الأرقام تشير إلى إمكانية إصابة البشر بمرض الحمى القلاعيّة ولكن مع اختلاف في الأعراض، وتسمّى الحمّى القلاعيَّة التي تصيب البشر وعلى الأخصّ الأطفال بمرض (اليد والفم والقدم)، حيث يتجسّد بصورة ارتفاع في درجات الحرارة وظهور فقاعات صغيرة على اللسان والشفتين وداخل الفم مع وجود بثور باليدين والقدمين وبالطبع هذه البثور سرعان ما تشفى دون أن تترك أيّ أثر، وينشط المرض خلال فصل الصيف وبداية فصل الخريف.

الأعراض

أعراض مرض الحمّى القلاعيَّة تختلف باختلاف شدّة سلالة الفايروس التي تصيب الحيوانات، وفي أغلب الأحيان تكون الأعراض وفق تصنيف العلماء المختصين كالتالي: تظهر أعراض متعددة على الحيوانات المصابة بفايروس مرض الحمّى القلاعيَّة، كظهور ارتفاع في درجات الحرارة التي تصل إلى (42°م)، وهبوط شديد بالإضافة إلى فقدان الشهيّة والتوقف المفاجئ في إنتاج الحليب وظهور فقعات في اللسان واللثة والشفاه وفتحة الأنف وعلى الجلد كذلك وما بين الأظلاف والحواف في الأقدام وحلمات الحيوانات المدرَّة للحليب، وتنفجر تلك الفقاقيع تاركةً تقرّحات مؤلمة تؤدي بدورها إلى فقدان الوزن وعدم القدرة على التحرّك والإصابة بعرج شديد بالإضافة إلى العدوى الثانويَّة نتيجة انفجار تلك التقرّحات.

الحالات المُكتَشفة

تغدو الحالات المُكتشفة لمثل هكذا أمراض صعبةً للغاية، وذلكَ لقلَّة الوعي فيما يخصّ الأمراض الوبائيَّة، وأيضاً ما يتعلّق بأمور الطبابة وتوفر الدواء. يقول الطبيب عدنان صروخان، أخصائي أشعّة: «ثمّة حالات إصابة بمرض الحمّى القلاعيَّة ولكن بنسب متفاوتة، وخاصَّةً بين الأطفال، إلّا أن أغلب تلك الحالات تتجسَّد بتقرّحات في الفم والقدم وظهور بثور وارتفاع في درجات الحرارة، وعلى الرغم من وجود فوارق في هذا المرض ما بين الإنسان والحيوان، إلّا أنّ الحمّى القلاعيَّة لم تسجّل في تاريخها إلّا حالات نادرة فيما يخصّ إصابة البشر بها مع التركيز على الاختلاف في هذا المرض ما بين الحيوانات والبشر».

كما أضاف صروخان، «لا بدّ من إجراءات وقائيَّة بسيطة لمنع انتقال هذا المرض إلى الإنسان، وهي على العموم إجراءات بسيطة تتمثّل في عدّة خطوات منها: الابتعاد عن الحيوان المُصاب كون هذا المرض ينتقل عن طريق الرّذاذ، وأيضاً طهي اللحوم جيّداً بشكلٍ عامّ والابتعاد عن ملامسة الأدوات الملوّثة قدر الإمكان تجنّباً لانتقال العدوى».

الحمّى القلاعيَّة والثروة الحيوانيَّة

لا شكّ أن هذا المرض يودي بحياة نسبة كبيرة من الحيوانات التي تتميَّز بها منطقة الجزيرة، ولذلك فإنَّ الحَذر واجب تجاه الوقاية من مثل هكذا أمراض، يقول أحد الأطباء البيطريين في الجزيرة: «إنّ مرض الحمَّى القلاعيَّة يؤدي إلى خسائر فادحة في الثروة الحيوانيَّة ويؤدي بطبيعة الحال إلى نفوق أعداد هائلة من الأبقار والأغنام، هناك مجموعة من أنواع العلاجات المتوفّرة ولكن ظروف الحرب الدّائرة في البلاد تمنع من استيراد هذه العلاجات، إلى الآن تمّ تسجيل حالات متعدِّدة من مرض الحمّى القلاعيَّة التي أصابت أعداد لا بأس بها من الحيوانات والتصرّف المبدئيّ يكون بتطهير أماكن الإصابة وأماكن تواجد هذه الحيوانات كالحظائر وغيرها إلى أن نتمكّن من توفير العلاج المعتاد».

راديو ولات

شيرين عمر

افتتح راديو «ولات» بتاريخ 2014/06/14، بساعات بث قليلة على موجة (106)، تبدأ من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثامنة مساءً، لتزداد ساعات البث فيما بعد، وتغطي كامل ساعات اليوم.

«منذ بداية تأسيس راديو ولات ونحن نرفع شعاراً واحداً (معاً لنرتقي بالمجتمع)، نحاولُ من خلال برامج الإذاعة إيصال أصوات الناس وتقريب وجهات النّظر من خلال عرض كلّ الرؤى الفكريَّة والإنسانيَّة»، حسب ما أفاد محمود كيكي، المشرف العام للإذاعة.

كيكي أضاف أن «قلّة الإمكانيّات التي تصل إلى راديو ولات تعرقل عملنا في بعض الأحيان، ولكننا ماضونَ على درب إيصال كلمتنا مهما كانت الظروف»، مشيراً أن «الإعلام مسألة حسّاسة في الوقت الراهن الذي نعيشه ويجب أن نكون على قدر عالٍ من المسؤوليَّة، وعلى كلٍّ منّا المحاولة في سبيل تقديم شيء يكونُ عبرةً ونموذجاً عبر التاريخ أو ما سيذكرهُ التاريخُ المُقبِل، لا أنكِر الصعوبات التي تقف دونَ تطوير العمل والتي هي على الأغلب صعوبات ماديَّة، لكن مشروع راديو ولات كانَ ولا يزال مستمراً في سبيل تطوير الذات لدينا، وخاصَّةً في منطقتنا التي عانت القمع والاستبداد منذ عقودٍ طويلة، وقد حانَت الفرصة لنزيح الستار عن سنوات الظلم ونكوّن معاً إعلاماً جديراً بالاحترام».

جوان تتر، مدير البرامج في الإذاعة قال هو الآخر: «راديو ولات هو أول راديو يستمرّ بثه أربع وعشرين ساعة على مدار اليوم، إلا في حالات انقطاع الكهرباء التي لا نملك وسائل لمواجهتها إلا باستخدام المولدات التي تحتاج إلى نفقات ضخمة، والعمل جارٍ على تدارك هذه المُعضلة في المقبل من الأيّام».

كما أكد تتر «من أهم سمات راديو ولات، أنها تنظر إلى نفسها كوسيلة ثقافية وليست وسيلة ترفيه، بمعنى أوضح، كلّ البرامج تحوي بعداً ثقافيّاً، لدينا برامج تهتم بالسينما وأخرى تهتم بالشعر وأيضاً برامج تهتم بالقضايا القانونيَّة، إضافة إلى تخصيص ساعات الليل لبث الطرب الأصيل، لنتيح للمستمعين سماعه من خلال أغاني كردية وعربية متنوعة قديمة». منوهاً «إن هناك تعاون بيننا وبين (راديو روج)، في مجال تبادل البرامج، وأصدرنا وثيقة تعاون وأعلنّاها في وسائل الإعلام كأوّل تعاون بين وسيلتين إعلاميتين بعد اندلاع الثورة السوريَّة، وتنصّ الوثيقة على تبادل المحتوى البرامجي ما بين الإذاعتين مع إنتاج حلقات مشتركة وإعداد تقارير وريبورتاجات ما بين الطرفين وبثّها عبر أثير الإذاعتين وفق اتّفاق مُسبَق، وهذا فعّل من خلال إنتاج العديد من الحلقات الإذاعية سويّة».

تتنوّع برامج راديو «ولات» ما بين برامج باللغة العربية وأخرى باللغة الكردية، وما بين برامج ثابتة وأخرى متغيرة، فمن البرامج الثابتة: (برنامج نسيم الصباح) الذي يستمر لمدة ثلاث ساعات أو أكثر، وبرنامج (ساعة حرّة) الذي يبث بمعدّل ثلاث حلقات في الأسبوع ويتناول أبرز المواضيع الثقافيَّة والسياسيَّة وحتى الاقتصادية والصحية والفنيَّة، وأيضاً برنامج (ومضات من الوطن) باللغة الكردية، الذي يستقبل أسبوعيّاً موهبة من مواهب المنطقة، إضافة إلى برنامج بسيط (إضاءات فنية) والذي يسلّط الضوء على تجارب سينمائية في كل حلقة.

يشير كيكي إلى «إن أبرز الصعوبات التي تواجه راديو ولات هي مسألة الخبرات، على سبيل المثال لا يوجد لدينا خبير في مسائل (السوشيال ميديا)، ونعتمد على ذواتنا البسيطة في إدارة هذا الموضوع، إضافةً إلى التقنيَّة البسيطة التي نتعامل من خلالها مع برامجنا، طبعاً مع التركيز على جودة المحتوى كبديل عن عدم توفّر التقنيَّة».

كما أشار «ربما نحتاج ونحرّض دوماً على التعاون بيننا وبين كل الإذاعات العاملة في المنطقة لنتبادل الخبرات والمحتوى البرامجي حتى نكوّن صورة واضحة وعميقة التأثير باستخدام وسيلة إعلاميَّة سهلة الوصول إلى المتلقّي، راديو ولات يمدُّ يده على الدوام في سبيل إحقاق التعاون الإعلاميّ كي نسدّ العديد من الثغرات ونطوّر من عملنا بأشكالٍ مختلفة من هذا التعاون».

Rodi Said

نزوح الحسكة الكبير

مجيد محمد

فجر الـ25 من حزيران الفائت، أسرع شاهين وإخوته الثلاثة بتوضيب حقائبهم، قبل أن يستقلوا العربة أمام رصيف منزلهم، ويهرعوا إلى الطريق الشمالية لمدينة الحسكة. وعند مفرق الصباغ أوقف شاهين العربة، ليرمقوا معاً أعمدة الدخان التي تقترب شيئاً فشيئاً من حي الصالحية المرتخي على الكتف الشرقي للمدينة، ثم انطلق ليتجاوز القرى والبلدات على طول 85 كيلومتراً ليصل إلى عامودا، قرب الحدود السورية التركية، ويستقروا في منزل أحد الأقرباء.

شاهين وعائلته المؤلفة من أشقائه الثلاثة ووالدته ووالده وشقيقتاه، تفاجأوا كغيرهم من أبناء مدينة الحسكة، الذين استيقظوا على أصوات المعارك والانفجارات وأزيز الرصاص وأصوات محركات الطائرات النفاثة، التي كانت تلقي بصواريخها وبراميلها على أحياء المدينة الجنوبية، قبل أن يشاهدوا طوابير النازحين القادمين من الجنوب مروراً بأحياء المدينة الوسطى إلى العتبات الشمالية لمدينتهم المستنفرة، منهكين من أحمالهم.

تنظيم الدولة الإسلامية سيطر على النشوة الغربية واقتحم فرع الأمن الجنائي، وميليشيات النظام «المقنعين» بايعت خليفة داعش، هذا ما تناهى إلى مسامع سكان الأحياء الكردية مع ساعات الصباح الأولى، سيناريو متسارع من الأخبار القادمة مع طلائع النازحين الواصلين إلى تجمع مفرق الصباغ والكنيسة الآشورية في حي تل حجر، دفعت بالكثيرين إلى العودة إلى منازلهم وتوضيب أوراقهم المهمة وملابسهم في عجالة، بينما آخرون يبحثون بين طوابير العربات المختنقة على طريق دوار الصالحية وحي المفتي عمن يقلّهم إلى النزوح مجدداً.

مع مرور الوقت، بدت المدينة خالية من سكانها، أحياء كاملة بدون قاطنيها، عربات مسرعة في شوارع المدينة، قذائف هاون عشوائية تنهال على المنازل، ومدافع تطلق العنان لفوهاتها، ومجندون وعساكر بأسلحة خفيفة ومتوسطة وثقيلة ينصبون المتاريس على مداخل الصالحية وتل حجر والغزل والعزيزية، وفلول أخرى من «المقنعين» تمضي مسرعة إلى عمق المدينة، وصفارات الإسعاف تدوي جهة الجنوب، ورائحة البارود تنتشر بسرعة، بينما أصوات المفخخات تتصدر المشهد ويستلقي دخانها المتطاول على مقربة من السماء.

على الشريط الحدودي، اكتظت مداخل قامشلو وعامودا والدرباسية بالواصلين الجدد، عرباً وكرداً وسريان، تجمعهم عربات محملة بما خَفّ حمله، نساء وأطفال وشيوخ، ووجوهٌ حزينة ومرتبكة، تبحث عن كل ما هو مألوف، لجانٌ شكّلت على عجالة تنظم المسير إلى داخل المدن، بينما الأقرباء يبحثون بين الوجوه، وآخرون جاؤوا لتقديم المساعدة، مياه ومثلجات وأغطية، وعربات أخرى تخرج من قامشلو مروراً بعامودا والدرباسية، وصولاً إلى الحسكة، لتنقل من تبقى هناك. مع المساء كانت المدينة معتمة تماماً، حينها قرر جوان ومعه بعض أبناء حارته في الصالحية أن يحملوا أسلحتهم الفردية ليتناوبوا على حماية ذكرياتهم وأحجار منازلهم وآثار خطواتهم على إسفلت المدينة.

في مشهد مماثل، فجر اليوم التالي، انطلقت المدافع واكتظت السماء بأصوات الطائرات مجدداً، وبدأت القذائف بالسقوط على منازل خاوية، لا إصابات ولا أضرار كبيرة، غير أن التنظيم بدأ هجوماً على حيي العزيزية والغزل، ليتكرر مشهد النزوح مجدداً.

جوان وأصدقائه الباقون في الحي، يحملون أسلحتهم ويراقبون المقاتلين وهم ينقلون المصفحات والذخائر إلى خطوط المواجهة، ليس ثمّة معلومات كافية، بينما تقترب المعارك من التخوم الشرقية، أصوات الاشتباكات توتر الأجواء، فتقرر المجموعة أن تقترب أكثر من أرض المعركة، هناك عند نهاية أوتوستراد حي الغزل، أعمدة دخان ومعارك طاحنة، يراقب جوان وأصدقائه المشهد، فيما تستمر الأمور بالانحدار أكثر فأكثر.

في عامودا وقامشلو والدرباسية، يقرر الكثير من الرجال العودة إلى المدينة، بعد تأمين النساء والأطفال، ينظم هؤلاء مجموعات صغيرة بأسلحة خفيفة ويتوزعون على مداخل حواريهم وأحيائهم، لا تفاصيل وافية عن المناطق التي سقطت، لكنهم يستمرون في تبادل أدوار الحراسة، وبعضهم يلتقط الأخبار من المباني العالية، يحصلون على المعلومات من أعمدة الدخان التي كانت تقترب من تخومهم.

في مشهد آخر، انتقل النازحون إلى منازل أقربائهم في المدن المترامية على الشريط الحدودي، أمّا المدارس فاكتظت بالنازحين الذين لم يحظوا بمنازل تأويهم، فيما انهمك سكان المدن بتقديم المساعدات والعون، لجان متخصصة، أناس عاديون، أطفالٌ يتقاسمون مع أطفال النازحين ألعابهم، نساء تروي تفاصيل النزوح من اللحظة الأولى.

شار تحاور الصحفي والكاتب باسم دبّاغ

–تعيش سوريا منذ العام 2011 تخبطات هائلة، حروب وصراعات ونازحون ولاجئون وضحايا ومعتقلون وصعود لتيارات أصولية متشددة، في مقابل انحسار شبه تام للمجتمع المدني والأحزاب السياسية جراء الصراع، هل يمكن القول إن السوريين سيكتفون بعد أعوام خمسة من الحرب، وسينحون إلى إعادة الزخم للحالة المدنية والديمقراطية، وما هي معوقات هذا التحول؟

إن المنطقة وخلال السنوات الخمس الأخيرة، وبالذات في سوريا، تعرضت لتغيرات سريعة جداً على كافة الأصعدة سواء على المستوى الديموغرافي أو العسكري أو السياسي. نتج عنها صعود قوى كان مجرد التفكير في إمكانية وجودها ضرباً من المستحيل، كقوى السلفية الجهادية التي باتت تسيطر على غالبية الأراضي السورية، وأخرى كان سقوطها في دائرة اللامفكر فيه، مثل النظام السوري. لكن الحديث عن عودة القوى المدنية يبدو أيضاً في دائرة المستحيل الآن، على الأقل بالنسبة لي، خاصة في ظل توافر السلاح في يد الجميع، السلاح الذي يبدو بدوره تابعاً لقوى إقليمية ودولية في كل مكان، فإن كانت بقايا بعض القوى ومؤسسات المجتمع المدني لاتزال متواجدة في محافظة الحسكة وبعض مناطق إدلب وحلب ودرعا، رغم المذبحة السياسية التي تعرضت لها التنسيقيات المدنية على يد النظام وأحزاب المعارضة السياسية والميليشيات المعارضة، لكن الحديث عن وجود تأثير حقيقي لقوى المجتمع المدني أو قدرة هذه القوى على إحداث تغيير جوهري بعيد أو متعارض مع رغبة القوة العسكرية المسيطرة على المجتمع أيضاً، يعتبر أمراً بعيد المنال، لا على المستوى القريب ولا حتى على المستوى البعيد. وهذا بات واضحاً بشكل صارخ في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فحتى الإدارات المدنية للبلدات والمدن باتت معاقة ومكبلة ومهددة، لكن في نهاية الأمر أثبت اندلاع الثورة السورية بأن لاشيء مستحيل على الإطلاق.

–الحالة الإعلامية السورية عامة اتخذت مسارات لا مهنية في المجمل، الكثير من المؤسسات الإعلامية هي الآن طرفٌ في الصراع القائم، ما هي المآلات التي تنتظر الإعلام البديل في ظل انسداد أفق الحل السياسي والعسكري على السواء، وهل ثمّة بدائل أخرى لما هو قائم الآن؟

الحقيقة الواضحة الآن هي أن السوريين فشلوا بشكل صارخ في إنتاج خطاب إعلامي ثوري وطني سوري، والكارثة الأكبر هي أن إدارة وقيادات الإعلام البديل (باستثناءات محدودة)، هي تلك التي كانت تعمل لدى مؤسسات النظام أو من المحبوسة في الوعي المضاد الذي أنتجته ضد النظام في مقاربة مشاكل سوريا. فجاءت ونقلت معها كل أمراض مؤسسات البعث لتصبح كمثيلاتها في جريدة تشرين أو تلفزيون الدنيا. وبدا الأمر واضحاً من خلال سيطرة وحدات حماية الشعب (YPG) على مدينة تل أبيض في محافظة الرقة شمال شرقي البلاد. فبدل أن تتعامل قوى المعارضة السورية سواء الكردية أو العربية مع تقدم وحدات حماية الشعب من باب خلافاتها السياسية معها ومخاوفها منها، تحول الأمر إلى خلاف كردي عربي، استعيد خلاله الموروث المخابراتي للنظام بشكل كامل، فأصبح الكرد «صهاينة» سوريا، بينما أصبح العرب جميعاً بعثيين شوفينين متخفيين، أو دواعش حقيقيين أو دواعش كامنيين. ليلعب الإعلاميون و «المثقفون» دوراً هائلاً في تأجيج الصراع، بحشد شعبوي متهافت لعب على المخيال الشعبي السوري، وجعل من حزب الاتحاد الديمقراطي القوة الانفصالية التي تريد تحقيق دولة كردستان رغم أن ذلك يتنافى مع برنامجه السياسي، ولتصبح قوى السلفية الجهادية غير الداعشية، من تريد الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، رغم أنها لا تعترف بوجود سوريا أصلاً.

أما عن البدائل، فأعتقد أن علينا أن نواجه بعضنا وأن نتعرف على بعضنا، لأننا جهلة بآخرنا السوري، الأمر الذي يتطلب إعادة قراءة تاريخ سوريا بعيداً عن الأيديولوجيا والمشاعر والسطحية في المقاربات المعهودة، والتعرف على الآخر السوري سواء كان علوياً أو كردياً أو سنّياً أو حلبياً أو ديرياً أو حورانياً ... إلخ. والتعامل الجاد مع مخاوفه ومظلوميته دون أي تأجيل، وإعادة تحديد العدو بشكل واضح ليكون النظام الذي هو في نهاية الأمر السبب الأساسي في الحالة التي وصلنا إليها اليوم، وذلك في سبيل الوصول إلى خطاب إعلامي واعي قادر على تقديم فهم وتحليل موضوعي لأزماتنا المتفاقمة بعيداً عن شعبوية وسطحية المقاربات الموروثة عن النظام.

–منطقة الجزيرة محاصرة، تركيا أغلقت حدودها في وقت مبكر بعد انسحاب النظام، وسجّلت عشرات الاعتداءات على الحدود، وتنظيم الدولة الإسلامية يحاصرها من جهة أخرى، والنظام أهمل المنطقة، ورغم ذلك، هناك أكثر من مئة منظمة مدنية تشتغل في المجال العام، هل ثمّة إمكانية لنقل هذه التجربة إلى باقي المناطق السورية، أم أن الحرب والصراع لن يسمحا بتجربة مماثلة في منطقة أخرى؟

لا أعتقد ذلك، فالمناطق السورية جميعها تقبع تحت قبضات حديدية مختلفة، وهذه من سمات الحرب الأهلية، قد تقبل بعض القوى المسيطرة بوجود منظمات المجتمع المدني ما دامت لا تشكل خطراً على رؤيتها وشعبيتها، والبعض الآخر لا يقبل بها على الإطلاق وبعتبرها «كفراً» لا يمكن السماح بوجوده.

–تمتاز منطقة الجزيرة بمكوناتها العديدة، والمجتمع المحلي يعيش تحت مظلة السلم الأهلي والعيش المشترك، هل ثمة مؤشرات على انفجار الوضع في منطقة الجزيرة، أم أن الجميع سيقفون في وجه أي تهديد، سيّما أمام بعض الأصوات التي تزيد من خطاب الكراهية بين مكونات المنطقة؟

لم ينجح تحالف القوى المسيطرة على الجزيرة حتى الآن على إنشاء نظام إدارة أو حكم يتشارك به «الجميع»، لذلك فإن الحديث عن «الجميع»، في منطقة تم التلاعب بها عبر «العصب القومي»، لأكثر من أربعين عاماً، أمر غير موضوعي على الإطلاق. فهذا «الجميع» كانوا ضحايا بسويات مختلفة، تم تهميش وطرد الكرد من الجمهورية السورية، ومن ثم التلاعب بهم وتحويلهم إلى وقود في إطار صراع النظام مع بعث العراق والقوميين الأتراك، كما تم استعمال العرب بشكل قذر حوّل الصراع إلى صراع كردي – عربي، لم يكن له وجود على مرّ تاريخ تجاور القوميتين، بل كانت التحالفات التاريخية بين عشائر عربية وكردية ضد عشائر عربية وكردية أخرى. أما السريان والآشوريين والكلدان فتم ترضيتهم بحصة تافهة من كعكة السلطة، تمثلت برئاسة بلدية القامشلي وبلدية الحسكة وأحياناً رئاسة غرفة التجارة، وبتسليط الكنيسة لضرب التيارات السياسية الآثورية. إذن هذا «الجميع» خائف ومَوْتور ويريد الانتقام أيضاً، والتعامل السطحي

والانتقائي حتى الآن مع هذه الأحقاد والمشاكل لا أعتقد بأنه يؤمّن أي حصانة تتجاوز انتهاء التوحد في وجه خطر الوحش الداعشي. والأهم من هذا كله ما بات يتراكم من أحقاد كردية – كردية، بسبب إقصاء البعض، لابدّ من التعامل معها في أسرع وقت، لأنه لابد للجميع أن يدرك أن التشارك في السلطة والحفاظ على الحقوق هو طوق النجاة الوحيد من مفاعيل أي حرب أهلية كالتي تشهدها سوريا الآن.

–مدينة الحسكة تتعرض لهجوم من تنظيم داعش من عدّة محاور، المعارك دفعت المدنيين إلى ترك منازلهم والنزوح إلى مدن الشريط الحدودي، التي استقبل سكانها النازحين، في دليل آخر على الانسجام والتعايش بين المكونات، هل ثمّة فرص لتكون الجزيرة نموذجاً لسوريا القادمة؟

لا أخفي بأني للمرة للأولى ورغم غضبي وانزعاجي لما حصل لسكان الحسكة، كنت سعيداً جداً بالحالة الإنسانية التي عبّر عنها سكان المحافظة تجاه بعضهم البعض، دون أي تميّز عرقي. بل كانت بارقة أمل كبيرة بأننا لم نخسر بعد إنسانيتنا وتعاطفنا مع بعضنا، ففي نهاية المطاف لا أعتقد بأنّ أي قومية ستهنئ بالاستقرار دون التشارك مع الأخرى. طبيعة المنطقة المتشابكة والمتداخلة تجعل ذلك مستحيلاً، أما عن تكوين نموذج سوري، فهذا أيضاً قد يبدو مسألة خلافية، إلا إن توافقت القوى السياسية على ذلك الأمر الذي يبدو بدوره أيضاً تحت رحمة القوى الإقليمية.

–ربما في الثورات يكون دور المثقف أساسياً في قراءة الواقع من أوجه متعددة، وعلى مرّ التاريخ ناصر الكثير من المثقفين قضايا مجتمعاتهم، والكثير أيضاً كانوا في نصرة الحكام ضد الشعب، كيف كان موقف المثقف السوري من الأحداث التي تمر بها البلاد، هل كان على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقه، أم أنه اختار طرقاً أخرى للحفاظ على كينونته الثقافية؟

لعب المثقف السوري عموماً دوراً بائساً وهامشياً في مجريات الثورة منذ بدايتها، لم يكن موضوعياً ولم يملك نظرة استراتيجية في أي مرحلة. تخلى عن مهمته كمثقف ليصبح سياسياً مَوْتوراً، يفاوض ويساوم ويراوغ ولا يكف عن الكذب على نفسه وعلى الناس، لا يشعر بأي خجل من مساندة أي قوة عسكرية حتى لو كانت تبتز وتقتل رفاقه ممن يخالفونها الرأي. كان المثقف السوري من السذاجة بأنه ساند قوى الحرب الأهلية على حساب قيم الثورة، ولم يع الفرق بين الثورة والعنف الذي يرافقها عادة، وبين أمراء الحَرب الأهلية. فبدل أن يكون مع الشارع يسانده ويقوده، كان الشارع بنزعاته الشعبوية ومقارباته السطحية الطبيعية هي من تقود المثقف، وبدل أن يكون الناطق بحال الثورة كان في صفوف الميليشيات يدافع عنها حتى وإن كانت على خطأ. فترى بعضهم ينبري وبشكل مجاني للدفاع عن قوى دون أي خجل من التصريح بكونه بعيدٌ عنها وعن أرض المعركة، مستمراً في وظيفة البوق التقليدية التي عهدتها الأنظمة الديكتاتورية له.

مراقبة الريح (حل النزاعات خلال انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية)

جيان حج يوسف

مراقبة الريح (حل النزاعات خلال انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية)، كتاب من تأليف سوزان كولن ماركس، وترجمة فؤاد سروجي، ومراجعة وتدقيق عماد عمر. صادر عن الدار الأهلية للنشر والتوزيع في عمان، ويقع في 304 صفحة من القطع الكبير. بمساهمة ريتشارد هـ سولومون، رئيس المعهد الأمريكي للسلام، الذي ألّف مقدمته.

قُسّم الكتاب إلى ثمانية فصول؛ (اتفاقية السلام: صنع السلام في محك العمل، نشطاء السلام: السلام هو جهد جماعي، التدخل المخطط: الوقوف في الوسط، رد الفعل على الأزمات: عمل ما يفيد عمله، التدريب: كسب القلوب والعقول، المنتديات: اللقاء على أرضية مشتركة، الشرطة: التحول من القوة إلى الخدمة، أوبنتو: روح أفريقيا، مثل نقدمه للعالم)، مع خاتمة وقائمة بأسماء المراجع والمعاجم والهوامش.

رئيس المعهد الأميركي للسلام، ريتشارد سولومون، كتب في مقدمته للكتاب: «تتناول سوزان النقلة الجذرية في خصائص عمليات السلام من خلال روايتها لقصة مشاركتها الشخصية في إحدى أنجح العمليات السلمية التي جرت في السنوات القريبة أي (انتقال جنوب أفريقيا من حالة الفصل العنصري إلى حالة الديمقراطية)».

لم تعد شؤون مفاوضات السلام وتطبيقاتها تقتصر على (النخبة)، فقد أسست اتفاقية السلام الوطنية التي وقعتها جميع الأطراف الرئيسية، شبكة من اللجان الإقليمية والمحلية العامة في صنع السلام، والمساهمة في رفض العنف والعمل معاً، نحو أول انتخابات ديمقراطية، وتمكنت الاتفاقية من ربط النشاطات على المستوى الشعبي بأعلى مستويات صنع القرار بحيث أدت في النهاية إلى صياغة اتفاقية سلام حقيقية.

كتاب «مراقبة الريح» ، يتناول التحول أو النقلة الجذرية، تروي فيه سوزان قصة مشاركتها الشخصية في عملية انتقال جنوب أفريقيا من حالة الفصل العنصري إلى حالة الديمقراطية. تلك النقلة الجذرية في المجتمعات من خلال عمليات السلام والخروج من دائرة العنف نحو السلام والمصالحة.

فمع تعاظم دور العنف وانتشاره كمرض أحاط بجميع نواحي الحياة، وتداخل العنف السياسي والجنائي، نتيجة استخدام مؤسسات الدولة لتحقيق أجندات الفئات المسيطرة وكيفية إعادة توجيه العنف نحو مسارات بناءة. بدا التحول كأنه ضرب من الخيال أو أعجازٌ لا يستطيع حتى المدافعون عن هذا التحول التنبؤ بشكله النهائي.

ظلّت إرادة تحقيق السلام متجسدة من خلال شخصين مثل ف. دبليو. دي كليرك، ونيلسون مانديلا، الأول كان رئيس البلاد والثاني كان سجيناً أطلق سراحه من السجن حديثاً، فدفع إيمانهما بالسلام، إلى خلق مناخ يمكن من خلاله التحاور للتوصل لاتفاق، وتتابع معه اللجان السليمة التي انتشرت في عموم البلاد عملها.

إن التحولات السياسية، بطبيعتها صداميّة، لها مخاطرها رغم الحاجة والضرورة الاجتماعية. وإن كيفية حل النزاعات وصنع السلام وإيجاد أدوات وأساليب ومهارت جديدة، بطريقة مشتركة، ومع مراعاة الحاجات بدلاً من المناصب والبحث عن طرق للعمل المشترك وبناء علاقات مستدامة وتسريع عملية حصد النتائج، وجدت الأطراف من خلال هذه الطريقة أن بإمكانها تحقيق غايات كانت على المدى القريب مستحيلة، وذلك من خلال إعادة تمثيل الأدوار عن طريق لعب الأدوار، وعبر نشاطات لاعنفية.

تقول سوزان: «انطلقت الاتفاقية عام 1991 لكي تغلق الفجوة بين نظام سياسي قائم على الفصل العنصري وبين مستقبل ديمقراطية البلاد. ووضع الميثاق الوطني بين الأطراف الرئيسية لإيقاف العنف، الميثاق الوطني الذي لم يشغل محل القانون، بل أضيف إليه، وأمسى منبراً لحل النزاعات والخلافات الاجتماعية».

جذبت اتفاقية السلام جميع الجهود السلمية المتحمسة لإلغاء العنف واستبدال نظام الفصل العنصري على أساس التشارك، كبديل عن الحل العنفي واستبداله بالحلول السلمية اللاعنفي، فانتقل حل النزاع كتجربة فعالة من الورق إلى شرائح المجتمع كافة.

ولدت اتفاقية السلام من قاع اليأس، على وقع تصاعد العنف، فتحول الجميع إلى النظر لبعضهم كشركاء بدلاً من نظرة العداء، بالنظر لإنسانية الآخر كوجود فعلي والكف عن إلحاق صفة العدو به، من أجل الانتقال إلى مراحل أخرى أشد تعقيداً، من خلال العمل على جميع الأصعدة من القمة إلى القاعدة وبالعكس، وتدخل المجتمع المدني بفاعلية، للعمل على صياغة التغيير من قبل الجميع يساراً ويميناً، صقوراً وحمائم، تقليديين وتقدميين.

الكاتبة سوزان، تركز على أهمية القاعدة ولا على أهمية القمة فحسب في تنشيط السلام بين الجماعات المتصارعة، وعلى وضع آليات بناء الثقة وتضميد الجراح لصناعة السلام النابع من تحقيق السلام الداخلي للذات أولاً، والاستمرار رغم كل المصاعب، والتشارك في بناءه فتقول: «إن كنت قادماً لتساعدني فإنك تضيّع وقتك ولكن إن كنت قادماً لتحرك المرتبط بتحرري فدعنا نعمل معاً، فالسلام هو جهد جماعي».

يظل كتاب سوزان كولن ماركس مراقبة الريح (حلّ النزاعات خلال انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية)، من أهم المراجع التي تناولت الانتقال والتحول الديمقراطي بالطرق اللاعنفية في البلدان التي عانت من تجارب الدكتاتورية والتمييز العنصري على مستوى العالم.

Arya Omeri

من روما إلى ميزوبوتاميا .. عزف على حجر

آريا أومري

هكذا قالها ريشان: «إنني أعزف على الحجر في كل مرةٍ تُعانقهُ أصابعي فيها، في كُلِ طرقةِ إزميل هُنالك معزوفة، ملامح لرسم سمفونيات من النحت». النحت؛ ذلك الفن التجسيدي لجميع مظاهر الحياة ومراحلها، القديم قِدم التاريخ منذ 4500 سنة قبل الميلاد، كغيره من الفنون يعكس الواقع في صور فنية، ولكن بوضوحية الملامح أكثر وبحرفيةٍ ذاتُ قيمةٍ جمالية تجتاز سقف الكثير من الفنون التشكيلية الأُخرى.

فتبدو القطع الفنية فيه وكأنها حقاً مقطوعاتٌ موسيقيةٌ متجانسة في قوام مفتول ينساب عليه أصابع النحات، وتبدو أدواتهُ من مطرقة وإزميل أوتارهُ المشدودة ما بين مكنونات خياله الفني ومادته التي غالباً ما تكون الحجر. أعماله النحتية ليست مرهونة بشكل بيئته فقط، بل هي مزيج حضاري ثقافي أثر على تذوقاته واختياراته الفنية، فأخذ فنه منحىً عقائدياً وتاريخياً تارةً، وتعبيراً فنياً عن وجهات نظره تارةً أُخرى، يتجسدُ حيناً بشكل الواقعية الكلاسيكية والتي هي منبع الفن بالنسبة لديه، وبالرمزية الفنية في حينٍ آخر. ألمُ الفنان يتفجر إبداعاً

Arya Omeri

تلقى ريشان يوسف (1988)، تعليمه الابتدائي والثانوي في عامودا، إلا إنهُ حُرم من الحصول على الشهادة الثانوية ومن دخول كلية الفنون الجميلة والتي كانت حلماً بالنسبة له، بسبب حرمانه وحرمان أُسرته كمثل الآلاف من الكرد السوريين من الجنسية السورية.

ولد وهو مكتوم القيد، كان هذا الإجراء الذي مورس بحقه وحق أهله قاسياً وبالغ الأثر في نفسه، ولكنه الذي يحكي دائماً بأنه: «من المعاناة يُخلقُ الفن»، ساعدته بالمقابل هذه الحادثة في تحفيز طاقاته وتفجير إمكانياته، وإطلاق العنان لخياله ومكبوتاته الفنية، فتحول كل ذلك الألم إلى إبداع، إذ صمم في قرارة نفسه أن يعمل على مشروع فني ضخم وفريد من نوعه.

كوليزه في عامودا بين يدي ريشان

إن شغف ريشان في قراءة التاريخ ولا سيما تاريخ الحضارات القديمة، خلق لديه حُباً وإعجاباً جَماً بالحضارة الإغريقية فالرومانية، اللتين تمتازان بتاريخ حافل مفعم بالجمال والحرفية من الناحية الفنية. إذ كانت أهم أوجه الثقافة الرومانية آنَذاك هو أسلوب العمارة الفني وهذا ما جذب ريشان وأثر بدوره بإنتقائه للمدرج الروماني (كولسيوم)، أشهر معالم روما التاريخية، هذا البناءُ الشاهق العجيب تجسد بين يديه بتحفة فنية بمنتهى الحرفية والجمال.

كولسيوم الصرح الروماني القديم والذي يبلغ عمره حوالي 2000 سنة، بني في القرن الأول الميلادي في عهد الإمبراطور الروماني فلاف يوسف سيباسيان، وافُتتح في عهد ابنه تيتوس. المبنى الذي لايزال بالغ الإثارة بالرغم من أن أكثر من نصفه تهدم في العصور الوسطى، يعتبر أكبر المسارح الرومانية المكشوفة على الإطلاق، فقد كان يتسع لمائة ألف متفرج، تجري فيه عروض المسرح الروماني وأنشطته الضخمة، إضافة إلى إنه كان أكبر حلبة للمصارعة.

استهوت ريشان، كوليزه كما يطلق عليها الإيطاليون اليوم، مثلما استهوته هذه التسمية المؤنثة نسبة لجمال وفتنة البناء. بدأ بجمع المعلومات والصور عنها من كتب التاريخ وقام برسمها بريشته المتقنة فباتت مادةً جاهزةً للنحت، استعمل فيها ريشان الحجر الأبيض المعتق (بما يتناسب مع مادته التاريخية)، وبدأ بالمباشرة في بنائها عام 2006، واستغرق نحتها نحو ثلاثة أعوام استهلك فيها 7000 قطعة من الحجر، بينها 1500 قنطرة قوسية و 1000 عامود. مع تجسيد وإبراز أدق تفاصيلها من الطوابق الأربعة والطابق السفلي للمدرج مع ممراته والمصاعد المؤدية إلى الساحة، ومقاعد شيوخ الرومان الخاصة وعرش الإمبراطور الذي استخدم في بنائه وتزيينه الرخام الهندي المُنقش. وبوزن بلغ 200 كغ، أنهى هذه التحفة الفنية بحرفية مذهلة وبجمال تستنبطه حينما ينساب عليه بصرك برقة وبتَحَنن لا شعوري وسعادة عارمة، وكأنما تقف أمام كوليزه في قلب روما. هذا العمل الفني الذي لا تستطيع إلا أن تقف عليه مطولاً هو أول وأضخم أعمال ريشان يوسف الفنية من النحت وأشهرها، حتى إنه لاقى صدىً فنياً عالمياً أكثر منه محلياً، استقطب العديد من السياح الأوروبيين والمنظمات والمتاحف الأوروبية آخرها كان متحف أوبسالا في السويد، الذي عرض عليه وضع هذه التحفة الفنية في المتحف، وأنشأ موقعاً إلكترونياً خاصاً بذلك، بالتعاون مع موقع كولسيوم الإيطالي.

ميترا ينبعث من جديد

لم يكتفِ ريشان في سرده لمعالم الحضارة والتاريخ بكوليزه، بل أن جزءً عقائدياً حميمياً لديه من التاريخ جذبه إلى أن يخلده بيديه، إنه «ميترا إله النور»، جسده بمنحوتة من حجر المرمر عام 2012، على شكل فارس على أحصنته الأربعة وفوق رأسه تاج من أشعة الشمس، إنه المصلح العظيم بين الله والإنسان والذي ولد ليخلص الشمس من قبضة (آهريمان).

عُبد في الديانات الآرية القديمة قبل *3000* سنة

من قلب حضارة ميزوبوتاميا أو ما تسمى ببلاد ما بين النهرين، انبثقت هذه الديانة وانتشرت على يد الكرد في أرجاء المعمورة، وأضحت المنافس الأكبر للديانة المسيحية حتى القرن السادس الميلادي في كل من اليونان وروما، ولاتزال هذه العبادة موجودة لدى جزء من الكرد والشعوب الآرية عموماً.

بهذا الأسلوب واللون من الفن، تُجسد العديد من أعمال فناننا رموزاً ومعالم تاريخية لحضارات عريقة، تأثرت وتبادلت فيما بين ثقافاتها، فمن فنون العمارة الرومانية والتي كانت حضارة الإغريق بمثابة مدرسة لها إلى الميثرانية إحدى الديانات القديمة في الشرق والتي أثرت بدورها على معتقدات الديانات الأخرى منها إلى الغرب.

منحوتة طفل شنكال

لا يتوقف النحت لدى ريشان يوسف في حدود الواقعية والكلاسيكية الفنية القديمة، بل يأخذُ منحىً رمزياً في الكثير من أعماله التي تعبر عن شخصيته ووجهات نظره للواقع وأحداث الحياة، فأبدع الكثير من الأعمال من هاجس خياله الفني والمشدود فيه إلى آلام ومحن قومه ومجتمعه كمنحوتة «المتحرر» ومنحوتة «آلام عامودا» وآخرها «طفل شنكال»، وهو أول عمل فني يستخدم فيه الطين لغرض التجسيد، استخدمه ريشان في تجسيد صورةٍ لجثمان طفلٍ رضيع مُلقى على الأرض على وجهه، يثير الشجن ويرمز فيها إلى الطفل الكردي الإيزيدي في شنكال تعبيراً عما فعلته الخناجر والسيوف المحدبة بحق أطفال وعجائز مدينة الشمس (شنكال).

Arya Omeri

وكما يختار دائماً مادته الفنية، فإنه يختارها بدقة وحرفيّة، تناسب شكل الموضوع، اعتمد ريشان هنا الطين في تجسيد هذا المشهد التراجيدي في مخيلته. هذه المادة الطريّة والتي استنبط فيها الجسد وركن إليها الروح بل وذُرفت من أجلها، رامياً إلى الترميز بين العلاقة الشجنة بينها وبين الإنسان منذ الأزل، لا سيما تمثيلها بقدسية وطهارة جثمان طفلٍ يحملُ رسالة مؤلمة، خدشت صميم ريشان الذي آثر هذا الألم وخلّده في عمله هذا.

رسالة الفنان إنسانية

هكذا إذاً، عندما تتعقب سجل ريشان يوسف الفني ستُلاحظ إنه ليس بعيداً في ما يُجسِدُهُ عن محيطه وبيئته وعن الحقيقة والواقع، وليس ببعيد عن التاريخ وعن الجمال ولا عن آلام ومحن البشر. إنه يجسد دور الفنان الحقيقي والذي يملك رسالةً إنسانية ليس فقط لتذوقي فنّه بل لجميع العالم.

طالما كان العملُ الفني – كيفما كان شكله – إنعكاساً لشخصية وصورة الفنان وثقافته ومناخه الفني، فإن هذا المناخ يبدو لدى ريشان مزيجاً من حَضَافته ومشاعره المرهفة التي تخاطب الوجدان، ومزيجاً من ثقافات وحضارات منحته تذوقات فنية فريدة تبدو وكأنها تُخاطب اللاشعور الجمعي لدينا، وتُثبتُ أن الفن؛ لغةٌ مُشتركةٌ وعابرة لجميع الأزمنة، ولا حدود لها، قاموسها هو التراث البشري الأجمع وإنتاجها ينعش البشرية جمعاء. نبقى أن نستذكر، أبداً، أن الفن يظلُّ حاجة اجتماعية وجمالية ضرورية، ويدوم الفنان ركيزة الحضارة الأساسية، مهما وأينما كانت.

Hebîb Zavê

المرأة (صِراعٌ بين الذات والمجتمع)

روجين حبو

منذ الصرخة الأولى تنزل إلى الدرجة الثانية في قائمة الأسرة والمجتمع، كإنها كائن متطفل جاء بدون ترحيب كافٍ. فينشأ منذ الصغر، صراع داخلي بين إنسانيتها واحتياجاتها وقدراتها الداخلية الممنوعة من الخروج، وبين نظرة المجتمع إليها، إنها المراة في مجتمعنا. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه النظرة المجتمعية تكون دافعاً قوياً، إن لم تكن الدافع الأساسي لدى أغلب النساء لمواجهة هذا الصراع ومحاولة إثبات النفس من خلال التعليم والعمل ومواجهة كافة التحديات المعيقة لذلك. ويبقى السؤال؛ هل لتعليم المرأة دور في تغيير نظرة المجتمع لها، أم لابد لها أن تعمل على إثبات نفسها، أم تبقى النظرة ذاتها في كل الأحوال؟

ناديا، مهندسة كهرباء وموظفة، تحدثت عن تأثير محيطها على حياتها، قائلة: «أضاف العلم إلى حياتي الكثير، وجدت فيه شيئاً أحققه لنفسي وافتخر به أمام مجتمعي، وأنا كامرأة متعلمة وعاملة في هذا المجتمع، تختلف نظرته لي. ورغم ذلك تواجهنا مشاكل، لأن المجتمع نفسه خليط، فيه القسم المتفهم الذي يُقدر المرأة العاملة ويضيف مساحة أخرى لحريتها وأدائها في المجتمع. أما القسم الآخر فينظر إلى المرأة بغض النظر عن تعليمها ونشأتها، ويحكم عليها بالبقاء في المنزل دون اعتبار إن كانت متعلمة أم لا».

أما سلمى، مُدرسة، فتقول: «حققت بعض طموحاتي كامرأة في مجتمعي، كالشهادة الجامعية والعمل كمُدرسة، وحصلت على مكانتي كامرأة، إلا أن هذه المكانة ظلت بعيدة عن العرش الذي يجلس عليه الرجل منذ عصور، إذ أن المراتب العلمية والعمل الوظيفي مهما عدّلت من وضعي الاجتماعي، فإنني أبقى في المجتمع مخلوقة ضعيفة، ولابد من وجود حاكم أو سند أو ولي يُقيد تلك الاستقلالية التي نلتها من خلال العلم والعمل».

إذا اعتبرنا أن بإمكاننا تعميم هاتين التجربتين، تجربتا (ناديا وسلمى) على المجتمع السوري عامة، فهل من الممكن تعميم التجربتين على منطقة الجزيرة بشكل خاص، آخذين بعين الاعتبار تكوين المنطقة الإثني والقومي والديني، واختلاف نظرة هذا المجتمع للمرأة، خاصة وأن الأخيرة أثبتت جدارتها منذ وقت مبكر، سواء بوقوفها إلى جوار الرجل في كافة المجالات، ابتداءً من عمل المرأة في الزراعة الريفية، مروراً بالعمل السياسي وحتى الاشتراك مع الرجل في ساحات القتال؟ وهل من الممكن القول: أن المرأة في منطقة الجزيرة كسرت كل تلك القيود، وباتت في مكانة شبيهة بمكانة الرجل، أم إن حريتها مقيدة، يمنحها إياها الرجل متى أراد؟

المحامية، حليمة، تقول: «درست في كلية الحقوق، وكنت أطمح للكثير وأخطط لمستقبلي باعتباري شخصية مستقلة وعملية، لكن هذا لم يدم طويلاً، فبعد حصولي على شهادتي الجامعية، ولأنني (أجنبية ومجردة من الجنسية السورية)، لم أتمكن من العمل في الدوائر الرسمية، حتى أن نقابة المحامين لم تقبل عضويتي، وبقيت على هذه الحال زهاء عشر سنين، حتى صدر المرسوم الخاص بإعادة الجنسية للمجردين منها، حينها سجّلت في نقابة المحامين، وكان

Hebîb Zavê

لهذا أثر كبير في حياتي، إذ تغيرت بشكل جذري، كما أثر ذلك على نظرة المجتمع إلي، حتى أن ذلك غيّر نظرتي إلى نفسي».

وأضافت حليمة، «فحالة المرأة مرتبطة دائماً بعملها وبطبيعة ذلك العمل، فكونك متعلمة فقط فإن ذلك لا يكفي، لأن العمل هو الذي يمنحك الشخصية المستقلة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن المرأة تبقى مقيدة بأمور مختلفة، منها: العادات والتقاليد والعرف، وهذه الأخيرة تمتد لتشمل عمل المرأة، فأنا محامية، لكني لا أستطيع أن أمارس مهنتي بحرية كاملة، وخاصة فيما يتعلق بالدعاوى التي تحتاج مراجعة الفروع الأمنية لما لها من سيط غير محبب. وهكذا تبقى القيود تكبل المرأة، ولا تسمح لها بتجاوز تلك الخطوط الحمراء المفروضة والمرسومة من قبل المجتمع المحيط بها».

لكن هل يمكننا القول: إن تعلم المرأة كافٍ لتحصل على ما تطمح إليه، أم إنها بحاجة إلى العمل لإثبات نفسها؟، وفي هذا الصدد تقول هيفين، خريجة أدب إنكليزي: «أثناء دراستي، كنت أحلم أن أصبح مُدرسة، واعتمد على ذاتي مادياً، لكن الحظ لم يحالفني في العمل وبقيت حبيسة البيت. هذا الشعور صعبٌ جداً، أقول لنفسي أحياناً، لماذا درست إذا كنت سأظل في البيت؟، حتى المجتمع المحيط بي ينظر إلى قريناتي العاملات بنظرة مختلفة وتعامل مختلف عن طريقتهم في التعامل معي، وهذا الأمر أمسى أحد العوامل المؤثرة على فرص الفتاة في الزواج». مشيرة أن «الفتاة المنتجة بعد زواجها قادرة على المساهمة في إعالة أسرتها، إن كان الزوج متفهماً ومتعاوناً في ذلك، لكنها تبقى مقيدة ولا تمارس حريتها إلا بالقدر الذي يتاح لها».

مايا موظفة تقول هي الأخرى: «العمل ضرورة ملحة للمرأة، وتزداد حاجتها إليه بعد الزواج، خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة، إذ لابد للمرأة أن تقف إلى جانب الرجل في تأمين حياتهما، إضافة إلى تأثير العمل في شخصية المرأة. ولكن يبقى العبء الأكبر على عاتق المرأة، فهي تكافح على جبهتين، فمن جهة هناك الواجبات الأسرية والتي يجب تأديتها على أكمل وجه وإقناع الزوج بالمشاركة في بعض تلك الواجبات والأعمال ليخفف بعض العبء عنها، خاصة وأن معظم الرجال متأثرون بالأفكار التقليدية القديمة، التي ترى أن مشاركة الرجل في هكذا واجبات أمراً معيباً، وعلى الجانب الآخر، هناك مصاعب العمل ومشاكله وطريقة مواجهتها لتلك الصعوبات لإثبات قدرتها على العمل مثلها مثل الرجل».

وبالرغم من كل القيود المعطلة لدور المرأة في المجتمع السوري عامة وفي مجتمع الجزيرة خاصة، تبقى المرأة في منطقة الجزيرة تسير بخطى ثابتة على طريق نيل كامل حقوقها الإنسانية، في وقتٍ تسير فيه البشرية إلى إقرار قوانين نافذة تضمن تلك الحقوق وتوفر المناخ الملائم لممارستها. وما هذا الواقع إلا نتاج العملية التعليمية والعادات والأعراف السائدة في المجتمعات المحلية، التي ينبغي على الجميع أن يواجهوها ويعملوا جنباً إلى جنب لترسيخ ثقافة الحرية، التي بها تحصل المرأة على كامل حقوقها الإنسانية المشروعة، سواء بحسب القوانين الوضعية البشرية، أو حسب القوانين الدينية السماوية.

تغييب المشاركة المجتمعية في صياغة القانون

سوز حج يونس

إنّ قضية تحرّر المرأة وتحريرها، من أكثر القضايا التي تثار بين الفترة والأخرى، وفي ظلّ الحديث عن الحريات العامة، فمن الطبيعي أن يأخذ الحديث عن تحرّر المرأة حيّزا كبيراً. إذ أن إرادة التغيير معممة على كلّ ما هو ساكن وتقليدي، وخاصة في مجتمع الجزيرة، حيثُ يدّعي الكثيرون أنّ المرأة لم تكن تعيش بالسوء ذاك، وهو متقبّل دوماً (المجتمع) لمنحها التحرّر. هذه النقاط حاولت إثارتها «الإدارة الذاتية الديمقراطية»، إذ أصدرت «الإدارة» في تاريخ 2014/11/01، قانوناً خاصاً تحت مسمّى (قانون حماية المرأة)، ويسمّيه البعض بقانون (الزواج المدني)، كونه مشابهاً في بنوده الثلاثين للقانون المعمول به في أوروبا. ومن أهمّ هذه البنود ما يتعلق بإعطاء المرأة الحق في الترشّح والترشيح، وتولّي كافة المناصب، وكذلك تشكيل تنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتنظيمات الدفاع المشروع، وغيرها من التنظيمات الخاصة بها، بما لا يخالف العقد الاجتماعي. كما يشمل القانون، المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث، والمساواة بين شهادة المرأة وشهادة الرجل من حيث القيمة القانونية، وإلغاء المهر باعتباره قيمة مادية هدفها استملاك المرأة، وفرض مشاركة الطرفين في تأمين الحياة التشاركية، وتضمّن تنظيم صكوك الزواج مدنياً ومنع تعدد الزوجات، وأعطى الحقّ لكلا الطرفين بطلب التفريق، وعدم جواز الطلاق بالإرادة المنفردة، وتجريم القتل بذريعة الشرف، واعتباره جريمة مكتملة الأركان المادية والمعنوية والقانونية، ويعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات كجريمة قتل قصد أو عمد، إلى جانب فرض عقوبة مشددة ومتساوية على مرتكب الخيانة الزوجية من الطرفين، كما منع القانون تزويج الفتاة قبل إتمامها سن الثامنة عشر، وأن للمرأة الحق في حضانة أطفالها حتى إتمامهم سن الخامسة عشر، سواء تزوجت أم لم تتزوج، ويكون بعدها حق الاختيار للأولاد، وأن من واجب الطرفين تأمين السكن والنفقة للأطفال طيلة فترة الحضانة.

للوهلة الأولى فإن نظرة أولية على القانون وبنوده، يبدو أنه خطوة اجتماعية كبيرة على صعيد تحرير المرأة، ونيل حقوقها. كما يبدو هذا القانون متماشياً مع ما وصلت إليه المجتمعات المتمدّنة، إلا أنّه يعتبر مخالفاً تماماً للقانون الوضعي السوري المعمول به منذ العام 1953، وحتى الآن في المحاكم السورية، والمستند على الفقه المقارن؛ أي على جميع المذاهب الفقهية الإسلامية، مع إعطاء أفضلية في المادة 308 للمذهب الحنفي. وهذا ما يدفع لطرح سؤال مهم؛ هل إصدار قانون بهذه الحساسية والجرأة في منطقة الجزيرة التي تتميّز بتنوعها العرقي والطائفي في ظل وجود محاكم شرعية خاصة بكل طائفة للزواج، يمثّل رغبة حقيقية لدى مشرّعيه في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، أم أنّه جاء رغبة من جهات سياسية معيّنة في المنطقة محاباة للغرب، ومسايرته لمكاسب سياسية معينة؟

المحامية روجين حبو، تقول في معرض إجابتها، حول صحة إصدار هكذا قانون بتلك الصورة المفاجئة، وجاهزية المحاكم المحدثة من قبل حكومة «الإدارة الذاتية الديمقراطية» في «مقاطعة الجزيرة» للتعامل مع تفسير القانون والحالات التي يشملها: «هم اعتمدوا في صياغة هذا القانون، إلى حد ما على القوانين الأوروبية، لكنّ الأهم هو أنّهم ألغوا دور المحاكم الشرعية، وإصدار مثل هكذا قانون، يحتاج إلى دراسة قانونية معمّقة واخصائيين في هذا المجال، لأن القوانين الأوروبية ذاتها، تراعي الأعراف الموجودة في دولها، ولا تلغي دور الزواج الكنسي، وللفرد حق الاختيار بين الزواج المدني أو الكنسي. كما أن سنّ قوانين مناقضة للشريعة وبطريقة فجائية ودون تحضير، من شأنه أن يثير حفيظة الكثيرين إذا شعروا أن القوانين مخالفة لأخلاقيات المجتمع».

كما أكدت حبو أن «وجود محامين وقانونيين ساعدوا في صياغة القانون، أمر غير كافٍ، وهذا يحتاج إلى أخصائيين في هذا المجال بالذات، أي صياغة القوانين. وأنه ينبغي دراسة هكذا قانون بشكل معمق أكثر، مع مراعاة الوضع الاجتماعي، لأن القوانين تسنّ لحماية الناس وراحتهم. فتفاصيل القانون وتفسير بنوده وفهم المجتمع له وآلية تنفيذه، كلها أمور تبدو غير واضحة على الأقل في هذه المرحلة، خاصة وأن القانون اعتبر نافذاً اعتباراً من تاريخ نشره في الصحف الرسمية، وأن الكثيرين ممن طبق عليهم القانون تفاجئوا بصدوره ووجوده، خاصة وأن الناس في هذه المنطقة كانوا لا يزالون يتعاملون بالقانون الوضعي السوري. إذ سجلت الكثير من الحالات التي تظهر عدم فهم السكان لفحوى القانون، وحتى المتعاملين مع هذا القانون من موظفي الدوائر القضائية والحقوقيين عانوا من فهم بنوده بالشكل المطلوب. وربما لو كان المدعو (أمين محمد أمين) يدرك حقيقة بنود القانون لما تزوّج للمرة الثانية، كما قال حين أدخل السجن بعد أربعة أيام من زواجه فقط!، وهو أب لثلاثة أطفال، ورفضت زوجته البقاء معه ورفعت دعوى عليه في مدينة الدرباسية، وعلى أساسها أُدخل أمين السجن لمدة 21 يوماً، وتخلى عنه المحامي الذي عينه له والده، بعد أن قرر المحامي عدم قدرته على مجادلة المحكمة وموظفيها بقانون لا يعرف أحد تفسير بنوده بشكل جيد، إذ كان المحامي عازماً على الدفاع في القضية على أساس قانون الأحوال الشخصية السوري المعتمد في المحاكم، لكنه كان متفاجئاً بصدور القانون. أضف إلى ذلك أنه ألقي القبض على الزوجة الثانية بتهمة أنها أخلت أيضاً بالقانون عندما قبلت الزواج من رجل متزوج بأولى، وأطلق سراحها بعد أيام، قبل أن يطلق سراح أمين بسند كفالة قبلت به المحكمة، على أن تتم متابعة القضية وتعوّض الزوجة الأولى بمنزل ومبلغ مالي كبير قُدّر بنحو مليون ليرة سوريّة، مع حقها في حضانة الأطفال، علماً أنها من تخلت عن الأطفال في البداية، ثم أثارت القضية (حسب المدعى عليه أمين)، طمعاً في تعويض مالي كبير».

حبو أضافت «نبيل سائق تكسي من مدينة الحسكة، انفصل عن زوجته منذ نحو ثماني سنوات بطلب من زوجته (كما يدّعي)، وبعد صدور القانون، قامت زوجته برفع دعوى قضائية بحقه، أُدخل على إثرها السجن، فيقول نبيل، إن زوجته الأولى رفعت الدعوة عليه للحصول على تعويض مادي، بتشجيع من زوجها الحالي ورغبة منها في التشفي منه».

ربما بات القانون يطبّق الآن بشكل غير مقبول، وبغياب أي تقنية أو تفسير واضح للمواطنين العاديين، أو حتى للحقوقيين على الأقل. ومثل هذا القانون المهم، من حيث إمكانيته في لعب دور فعلي في تحرير المرأة والارتقاء بالمجتمع، إلا أنّه قد لا يحقّق نتائجه المرجوة مع عدم إشراك الجميع في فهم وتفسير هذا القانون أولاً، وعدم إعطاء الوقت الكافي للقيام بالحملات التوعوية للناس، وتدريب كوادر وحقوقيين ومتخصصين بتطبيق هذا القانون وتفسيره. فتطبيق القانون كقالب جاهز وتفعيله مباشرة على مجتمع مغيّب عن المشاركة في وضع قانون يمسّه في الصميم والمرحلة الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، يخلق إشكاليات عديدة.

وبناء على هذا، هل يجوز أنّ تُسن القوانين التي تعتبر مفصلية في حياة المجتمعات والشعوب، والتي من المتوقّع أن تؤثّر في حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها، وتعتبر تمرّداً على عادات هذه الشعوب وتقاليدها، بما فيها الدينية، من قبل حكومات مؤقتة، أو حكومات لم تصل إلى السلطة، عن طريق انتخابات تشارك فيها كلّ الأطراف الفاعلة. يقول الأكاديمي في العلوم السياسية، شيار عيسى: «من المفترض أن تكون القوانين في الدول والإدارات الحديثة النشوء، وليدة حالة من النقاش والتداول بين السياسيين، ومنظمات المجتمع المدني، والاختصاصيين، وبعد التوصّل إلى مسودة للقانون، تعرض تلك المسودة على الكتل السياسية ليتم التوافق عليها، ومن ثم الاستفتاء عليها. بينما بالنسبة لحكومات أمر الواقع، بما فيها حكومة كانتون الجزيرة، فإنّ شرط أن تكون الحكومة منتخبة هو شرط غير ملزم، لأنّ هذه الحكومة لم تستلم مقاليد الأمور نتيجة انقلاب عسكري، بل تعتبر حكومة أمر واقع، جاءت لتسد الفراغ الحاصل في السلطة، ولكن بالمقابل فإنّ التوافق على القوانين بين الكتل السياسية، وعرض مشروع القانون للاستفتاء، هي شروط لابد منها، وإلا فإنّ تلك القوانين لن تعتبر شرعية، لأن أية شرعية لا يكون مصدرها الشعب، تعتبر شرعية لاغية».

إذن، وجود قانون ناظم لحرية المرأة وضامن لها، هو بالتأكيد ضرورة للتقدّم والرقّي، وحالة متقدّمة باتجاه المدنية، إلاّ أن فقدان الاستراتيجيات المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف المرجوة عبر قوانين صارمة وتطبيق صارم دون هذه الاستراتيجيات، سينعكس بالتأكيد سلباً على ما جاء به القانون أساساً ألا وهو تحرّر المرأة.

Rodî Seîd

Diyar Heso

من مسلوبة الإرادة إلى دورالريادة

سميّة علي

عانت المرأة الكردية في سوريا ما عانته المرأة في عموم الشرق الأوسط من طمس للحقوق وتهميش لدورها التاريخي في بناء حضارة المجتمعات من قبل سلطة الرجل المتوالية على دفة الحكم عبر التاريخ، إلا أن نصيب المرأة الكردية من الظلم كان مضاعفاً، لكن أقل وطأة من المرأة العربية،إذ أنها عانت من سلطتين هدفتا بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى إنهاء دورها في جميع المجالات، أولها كانت سلطة الرجل في المنزل الذي منعها من أن تكون شريكة حقيقية في اتخاذ قرار إدارة نفسها وإدارة الأسرة، والثانية كانت سلطة المحتل لوطنها ومؤسساتها، والتي حرمتها من أن تنال حريتها كامرأة كردية ذات كيان لتكون بالنتيجة مسلوبة الإرادة ومحرومة من حقوقها لعقود طويلة.

بالرغم من حالة الظلم الممارسة عليها، إلا أن آمالها بالخلاص من حالة التسلط الممارس عليها من قبل المجتمع والسلطة معاً، دفعتها وبكل قوة مع بدء الثورة السورية في منطقة الجزيرة، وبدء الحراك الشعبي في عموم سوريا، إلى كسر القوالب النمطية الموضوعة لها قسراً، لتشارك في الحراك والمظاهرات المطالبة بالتغيير وبخاصة في المناطق الكردية بنسبة مرتفعة، لترتقي في وقت قصير إلى مستوى لعب دور الريادة في الحراك، وتتبوأ المناصب الإدارية في معظم الإدارات والهيئات المتشكلة حديثاً، حتى وصلت نسبة مشاركتها إلى نحو (60) ٪، لتكون فاعلة في مؤسسات المجتمع المدني بشكل غير مسبوق، إيماناً منها بقدرتها على إحداث التغيير.

وحيث أنها لم تكتفِ بالعمل الإداري فحسب، انتقلت إلى التجربة العسكرية التي لطالما بقيت مرتبطة بالرجل بالنسبة للمجتمعات الشرقية إلى أمد قريب، كمحاولة لإثبات العكس بمشاركتها إلى جانب الرجل في مواجهة الإرهاب، وتتصدر كبريات الصحف العالمية كحالة نادرة في الشرق الأوسط، وكمثال على قدرتها على حمل السلاح، وكذلك انضمامها للمؤسسات الأمنية المختلفة داخل المنطقة. موجهة بذلك رسالة لمجتمعها ولكافة دول العالم بإمكانيتها في مشاركة الرجل على كافة الأصعدة، وكسبيل لتحررها من كل القيود التي فرضت عليها، سواء الاجتماعية أو السياسية وحتى الاقتصادية من احتكار الرجل والدولة معاً، وتتفاعل بشكل أكبر في المجتمع، من خلال تشكيل المنظمات النسائية لتجميع قواها وإبراز دورها التوعوي في المجتمع والمساهمة بفعالية في رقيّه.

إن النضال الذي خاضته المرأة خلال السنين الأربعة من عمر الثورة جعلتها تخطو خطوات غير مسبوقة فتحت السبل أمامها لتحدث التغير في شخصيتها ومكانتها المهزومة قسرا ولتعود بجدارة إلى مكانتها الطبيعية لتمتلك شخصية قادرة علىالقيادة والانتصار معا، وبشكل خاص في المجال السياسي، إذ أنها كانت قُبيل هذا الحراك مبعدة ومهمشة عن كل المتغيرات السياسية وعن القرار السياسي،وكانت مشاركتها في الحياة السياسية غير مقبولة أحيانا ومرفوضة في معظم الأحيان، ليبقى العمل السياسي حكراً على الرجل، لكن ومع بدء توسع الهامش السياسي بفعل الثورة في المناطق الكردية، بادرت بالدخول إلى الوسط السياسي وبالاشتراك في الحركات الشبابية والأحزاب السياسية، ولترسم ملامح الخارطة السياسية لتصل إلىقيادة هذه الحركات والأحزاب ولتشارك في قرارها السياسي.

وبالرغم من عدم التأهيل والتدريب المناسبين اللذين قد يتسببا في وقوعها بالكثير من الأخطاء أثناء تأدية عملها، سواء الإداري أو العسكري، وعلى الرغم من العوائق المتمثلة بالعادات والتقاليد البالية، التي تدفع إلى سيطرة المجتمع على المرأة، والتي تدفع إلى تحجيم دورها وإبقاءها رهينة المنزل، إلا أن تغير حالتها من كائن مسلوب الإرادة، إلى لعب دور الريادة في كافة المجالات، يعتبر بحد ذاته حالة فريدة وتجربة جديدة بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط، وإثبات بدون أدنى شك على استطاعتها وقدرتها على أن تكون كمثيلاتها في العالم، تشارك في جميع مجالات الحياة وتساهم بشكل فعال في قيادة الثورات وفي بناء حضارة حديثة تحمل بصمتها لعقود طويلة، وتعيدها إلى مكانتها الطبيعية.

ثورة داخل ثورة، تسمية أطلقها الكثيرون ممن راقبوا عن كثب دور ومشاركة المرأة الكردية خلال أربع سنوات في المنطقة، ثورة على كل العادات البالية التي همّشت دورها في الحياة، ثورة على السلطة التي حرمتها من أبسط حقوقها، لتنطلق من جديد كأمٍّ ومُدرّسة وأديبة وسياسية ومقاتلة، متحديةً كل العوائق في سبيل تحررها وإثبات أنها المجتمع كله وليست نصفه، وتثبت أن تفاعلها مع الثورة لم يكن مجرد تفاعل آني، إنما هي جزء لا يتجزأ من ثورة داخل ثورة.

برتراند راسل ... فيلسوفاً للسلام

مسعود بريك

أسهم الفيلسوف الإنكليزي، برتراند راسل، في المناقشات التي دارت حول الأخلاق والسياسة والدين والتعليم وقضايا الحرب والسلام مع نهاية الحرب العالمية الأولى. إذ رأى أنه بالإمكان إيجاد تحليل للخطاب الأخلاقي والسياسي في إطار صوري، أي كدراسة منهجية تنطلق من المنطق الذي يميز الخطابات الأخلاقية والسياسية، بدلاً من الجوهر، لأنه كان مهتماً بالقضايا العملية والمشكلات السائدة، وخاصة بعد حقبة الحرب الكونية الأولى.

كما رأى راسل، أن السياسة والأخلاق مستمران، لا فارق بينهما في النوع، فالحكم الأخلاقي يرى الحرب شراً، بينما المطلب السياسي يسعى لتحقيق السلام، ولذلك اتسم فكره عن الأخلاق والسياسة والمجتمع بالسلاسة والاتساق، وهو ما أفرد له أوسع كتبه «المجتمع البشري في الأخلاق والسياسة».

وازن راسل بين الحرية الفردية والحاجة إلى السلام العالمي، فعبّر عن استعداده لتقبّل الإخلال بالحرية أو إعاقتها لصالح إنقاذ البشرية من الحرب، رغم ميله إلى نيل السلام والحرية معاً، ولكن تجاربه الإنسانية، فرضت عليه تقبل الجشع والقسوة وانعدام التعقل وغيرها من السمات البشرية، وهذا ما دفعه لليأس وخاصة إبان الحرب الكونية الأولى والتي دفعت مئات الآلاف من الرجال إلى مذبحة بلا طائل في أوحال أوروبا.

عارض راسل حرب البوير والحرب الكونية الأولى، وأيّد قوات الحلفاء في الحرب الكونية الثانية، وبذل الكثير من الجهود لمناهضة اندلاع حرب عالمية ثالثة وشيكة، وناهض حرب فيتنام التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية، مزّق على إثرها بطاقة عضويته في حزب العمال البريطاني استنكاراً لدعم «هارولد ويلسون» لتلك الحرب، قبل أن يشنّ راسل حرباً على الحرب ذاتها قبيل وفاته، بعد بلوغه 97عاماً.

نشاطات راسل المناهضة للحرب والداعمة للسلام، قوبلت بالخصومة، وتسببت في دخوله السجن، فمع توقف مشاعر الغلو في القومية والشوفينية يبدأ إحصاء التكاليف الباهظة ومقارنتها بتقييم أكثر واقعية للأسباب التي أدّت إلى تكبدها أساساً، كما يبدأ الناس في إدراك الحرب بأثر رجعي.

لم تتغير أفكار راسل حول عدم جدوى وضرورة الحرب الأولى، إذ لم يكن ثمّة خلاف فعلي بين ألمانيا وبريطانيا عام1914، سوى الكرامة الوطنية وبعض الغضب الاستعماري الذي كان قابلاً للحل عن طريق التفاوض، وناهض الإدعاءات بأن ألمانيا كانت ستصبغ أوروبا بطابعها الاستبدادي والبيروقراطي في حال انتصارها على بريطانيا، ورفض المبرر البريطاني لدخول الحرب، وأرجع سببه إلى طبقة الأرستقراطيين ومبادئهم في الكرامة الوطنية، حتى أنه لم يعترف بوجود دافع فعلي وراء الحرب برمتها.

شعور الخوف راود راسل، بعد كلفة الحرب العالمية الثانية، حين تيقن أن الضحايا الذين من الممكن أن يسقطوا في الحرب بفعل الأسلحة النووية ليسوا من الجيوش فقط، أو حتى الدول، بل أسوأ من ذلك كله، سكان العالم بأكمله. وفي كتابه «أين الطريق إلى السلام»، الذي صدر في العام 1936، رفض راسل السماح بإعادة طبعه ونشره، لأنه في الوقت الذي أنهى فيه الكتاب، شعر بأن أفكاره تتسم بالنفاق، وأن ظروف الثلاثينيات تختلف اختلافاً كبيراً عن ظروف عام 1914.

ولكن النهاية الكارثية مع أفول الحرب الثانية باستخدام القنابل الذرية في اليابان، نبّه راسل إلى أن شيئاً جديداً دخل المعادلة، وألقى خطبة وجّهها إلى مجلس اللوردات عام 1945، حذّر فيها أقرانه من تلك الأخطار.

عاش راسل راديكالياً وليبرالياً دون مغالاة، واعتبر من بين قلةٍ من الفلاسفة الذين عرفوهم العامة، وجسدوا التراث الفكري الذي مثّلوه، وساهم في قضايا خلافية من خلال نقاشاته الاجتماعية والأخلاقية والسياسية، وخاصة في مجالي المنطق والفلسفة والحرب والسلام.

أهمية دمج الوافدين للحفاظ على بنية المجتمع المحلي

زينب زبيدي

إن التأثير المباشر للحروب والنزاعات المسلحة، يظهر من خلال دورها الفعال في التفكك الأسري وتقليص التفاعل والتواصل الاجتماعي بين مختلف الشرائح والمستويات، فالخلية الأسرية بكل أفرادها تشكّل مكون اجتماعي مهم وضروري يهدف إلى المحافظة على بقاء النوع البشري والعمل على تطويره حاضراً ومستقبلاً لرفع سوية الإنسان في كل المجالات الفكرية والاجتماعية والنفسية والعيش في رضا تام ضمن مجتمع واع يتقبل الاختلاف وينبذ الخلاف ويؤمن بثقافة العيش المشترك. إلّا أن تداعيات النزاع المسلح والحرب الدائرة في سوريا منذ أكثر من أربعة أعوام قد عرقلت هذا التطور، ووقفت سداً منيعاً أمام التطور الطبيعي للمجتمع ولأفراده، فقضت الحرب على حاضر الإنسان السوري وشلّت تفكيره في المستقبل وفي تعامله مع الآخرين بإيجابية. ولأن الحرب طالت فقد نشرت العديد من الأفكار السلبية الغريبة والدخيلة على المجتمع السوري، إذ انتشرت الكراهية والعداء والفكر الطائفي والأنانية والأمراض الاجتماعية بين أفراده، وأصبحنا نتلمس تراجع الحس الجمعي وظهور الأنا في كل أداء. وكثيرة هي الفئات المتأثرة بالنزاع المسلح في سوريا، لذلك وبعد أن استمر النزاع لسنوات كان لا بد من ظهور ما يخفف من وقعه على المواطن السوري كواجب إنساني أولاً وكحالة رد فعل على كل ما يحصل في البلاد من خراب ودمار للإنسان ثانياً، فتدفقت المنظمات المدنية والمؤسسات الاجتماعية والهيئات الإنسانية والحقوقية وتفاعلت بشكل مباشر مع أبناء المجتمع السوري، ساعيةً إلى تخفيف وقع الحرب على السوريين والحفاظ على كينونة الإنسان السوري.

إذا ما قارنا بين الفئات المجتمعية، سنجد أن فئة الشباب هي الفئة الأكثر تضرراً من الفئات الأخرى ولو بنسب ضئيلة، فالفئة العمرية من (14 إلى 16) سنة، نراها وبكل وضوح حائرة وتائهة تعاني من الجهل بمفاهيم الحياة بكل أبعادها، ومحرومة من فرص كثيرة، من اللعب وممارسة الهوايات ومن النقاش والحرية، بمعنى أن حقوقها تكاد تختفي علناً. أما الفئات الأكبر فاختلفت أدوارها بين مسؤوليات جديدة بفكر فارغ دون خبرة ونضوج، وبين السير إلى الأمام ومتابعة الخطط والطموح. هذا وتزداد شواغر مقاعد الدراسة في المدارس والجامعات في ظل العسكرة والهجرة والاختباء عن الأعين، ما قد يُقحم الشباب في نزاع مسلح تحت مسميات مختلفة. لذلك يمر الشباب حالياً من عمر (14 إلى 25) بمراحل مفصلية هامة تؤثر على مستقبلهم ومستقبل البلاد إذا لم يجدوا الرعاية اللازمة التي تعيد إليهم الطمأنينة والانطلاقة الجديدة المفعمة بالأمل والحيوية. فالشباب في هذا العمر (خاصة الوافدين)، في ظل شبح الغموض الذي يهدد المستقبل، يعانون من مشاكل نفسية واجتماعية وفكرية. فلابد من إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع المحلي، والدفع بهم إلى النضوج والوعي بأنفسهم وحقوقهم وواجباتهم المشبعة بمفاهيم العيش المشترك والسلم الأهلي، وتدريبهم على الحوار والتواصل الاجتماعي وتقبل الآخر مهما كان جنسه، وتعليمهم أهمية القيم الإنسانية والمعتقدات الفكرية الصحيحة، ليكونوا قادرين على إعطاء أحكام صحيحة بعيداً عن التطرف والتعصب والطائفية وليساهموا في صناعة القرار مستقبلاً بكل حرية. إن السبب الأساسي لظهور تلك المشكلة، هو النزاع المسلح الذي ظهر في العديد من المناطق، والذي أدى بدوره إلى نزوح أهلها إلى مناطق أكثر هدوءاً وأماناً مثل (الجزيرة)، وترافق هذا النزوح مع عدة مشاكل منها: فقدان الطموح والأهداف بسبب الانقطاع الدراسي وتراجع الخطط المستقبلية، فقدان الحماس والطاقة لممارسة الهوايات والشعور بالتعب والخمول ما مهّد الطريق لظهور مشاكل نفسية وفي مقدمتها الاكتئاب المعيق للتفكير بقضايا أكبر كالعمل في الشأن العام وفي المجتمع المدني، ظهور أدوار ومسؤوليات جديدة في ما يخص البحث عن فرص عمل لا تتناسب مع الاختصاص الجامعي أو المهن

السابقة التي كانوا يمارسونها، وظهور أدوار تتطلب الثبات والقوة. ومن المشاكل أيضاً، شعور الوافدين بالاغتراب وبضعف الشخصية والثقة، وشعورهم بالنظرة الدونية التي تصل أحياناً إلى حد الشفقة أو الإهانة، مع عدم القدرة على اتخاذ قرار اجتماعي أو سياسي والاستسلام لفكرة الهجرة، والخوف من المجهول وفقدان الأمل في عودة السلام، وعدم الثقة بمكونات المجتمع ومؤسساته المحلية المدنية منها والسياسية، وتشعب مكونات المجتمع في ممرات كثيرة، وبروز الأنا بصورة قوية والعجز على توحيد الأفكار والمشاعر الاجتماعية. إضافة إلى ضعف العلاقات الاجتماعية واختلاط المفاهيم والأفكار، والخوف من إقامة علاقات جديدة بسبب الضغوطات والمعتقدات الخاطئة وعدم معرفة الآخر، والشعور بالضياع والتشتت والبحث عن الاستقرار في مشاريع مكلفة للأهل (السفر وتداعياته)، وارتفاع معدل العنوسة بسبب الهجرة المتزايدة للشباب، إلى جانب تدني مبدأ الرفاه الاجتماعي، وانتقال الشباب قسراً من البيئة الأم إلى بيئات جديدة تختلف نوعاً ما في عاداتها وتقاليدها.

وفي حال استمر الوافدون في عزلتهم الاجتماعية فإن الكثير من النتائج السلبية ستظهر بينهم ومنها: انغلاقهم على أنفسهم بما يحملونه من أفكار قد تكون خاطئة عن المجتمع المحلي، وحدوث انقسامات وتكتلات داخل المجتمع بعضها متطرف طائفياً ومذهبياً وقومياً، وبعضها الآخر يسعى لخلق جو من التوتر العام، وظهور فئات تحاول الاستفادة من النزاع القائم لخدمة مصالحها ومصالح جهات تقوم بتمويلها، إضافة إلى بزوغ جيل أمّي ثقافياً وفكرياً، وغياب المبادرات الإيجابية في خلق فرص التعاون الاجتماعي والسياسي لحل أزمة البلاد، وغياب التفاعل الاجتماعي ونبذ الآخر ورفض أفكار العيش المشترك ومعاداة أفكار العدالة الاجتماعية وظهور الاستغلال. يضاف إلى كل ذلك، تزايد هجرة الشباب التي تضعف بنية المجتمع، ويخلق جيلاً مغترباً مهزوز الانتماء، وفي حال لم يستطع الشباب الوافد من إيجاد من يحتضنه ويهتم لأمره في بيئة الوفود الجديدة، فإنه قد يلجأ إلى وسائل تندرج تحت مسمى الجريمة أو الانتقام والإرهاب.

(ف.ع) من سكان محافظة حمص، تقول: «إن المجتمع المحلي قدم لنا في بداية الأزمة الكثير من المساعدة، واحتضننا بكل رحابة صدر، ولكن فيما بعد لاحظنا عدم تقبلهم لعاداتنا كالحجاب وعدم اختلاطنا بالرجال والنظر إلينا نظرة دونية».

ومن حمص أيضا قالت (ع، ع): «المجتمع المحلي يتميز بتكتلات وبنزعة عنصرية وغير مهيأ لإقامة علاقات معنا كوافدين، ويتهمنا بأننا السبب في إشعال النزاع المسلح على الرغم من إن قدومنا إلى القامشلي قد نشّط الحراك الاقتصادي من خلال عملية البيع والشراء وافتتاح ورشات ومعامل لم تكن موجودة سابقاً».

أما (خ، ع) من محافظة ديرالزور فقالت: «اتهمنا مراراً بأننا السبب في غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار». بينما يوضح رامي من ديرالزور: «إنه يود إقامة العلاقات مع الشباب من جيله من أبناء المنطقة لكنه يخشى من عدم قبول الآخر له»، في حين ترى (ن، ح) من القامشلي أنها «لا تستطيع إقامة العلاقات مع الوافدين من المحافظات الأخرى لأنهم مختلفين في كل شيء».

إن المسببات والنتائج السابقة تتطلب العمل بجدية على موضوع دمج الوافدين مع المجتمع المحلي ونشر ثقافة التسامح وتقبل الآخر والعيش المشترك، وذلك من خلال ورشات عمل وأنشطة نظرية وعملية، وإقامة المحاضرات التوعوية والندوات التي تلقي الضوء على مفاهيم المجتمع المدني واحترام الحريات، وإقامة الشبكات التفاعلية الحيوية بين الطرفين للتقارب بين الأفكار والقضاء على العزلة الاجتماعية.

الحق في الحياة الخاصة

المفهوم والنطاق والبعد الدولي

أحمد إلياس

يرتبط تعريف وتحديد مفهوم وأبعاد الحق في الحياة الخاصة أو الحق في الخصوصية، إلى حد بعيد بالتقاليد والثقافة والقيم الدينية السائدة والنظام السياسي في كل مجتمع، وإن كانت أغلب التشريعات تخلو من إيراد تعريف للحق في الخصوصية، فإنها وضعت نصوصاً تكفل حماية هذا الحق وصور الاعتداء عليهِ، أما الفقه القانوني والقضائي فقد أوجد تعريفات متعددة تتمحور حول أن الخصوصية هي؛ أن يترك الشخص ليكون وحيداً، أو أنه حق الأفراد في الحماية من التدخل في شؤونهم وشؤون عائلاتهم بوسائل مادية مباشرة أو عن طريق نشر المعلومات عنهم.

وحماية الحق في الحياة الخاصة هي مسألة نسبية بالضرورة، تتأثر بظروف الزمان والمكان الذي يعيش فيه الإنسان، والقاضي هو الذي يحدد مفهومها، ولا يمكن أن تكون مطلقة، إذ أن للسلطات العامة المختصة أن تطلب المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للفرد على أن تقتصر على ما هو ضروري حرصاً على مصالح المجتمع، وحتى في هذه الحالة يجب أن يحدد التشريع ذو الصلة بالتفصيل الظروف المحددة التي يجوز السماح فيها بهذا التدخل، وأي قرار باللجوء إلى هذا التدخل المسموح به يجب أن تتخذه السلطة التي يسميها القانون وحدها دون سواها، وعلى أساس كل حالة على حدة.

نطاق الحماية وأنواعها

الخصوصية الجسدية: وتتعلق بالحماية الجسدية للأفراد – ذات الشخص – من خلال منع الاعتداء على حرمة شخصيته أو ذاتيته، ويتضمن ذلك عدم جواز التفتيش الشخصي والبدني إلا لدواعي معينة ينص عليها القانون مثل حالة الرضاء بالتفتيش، وحالة التلبس بالجريمة، وتفتيش الشخص تبعاً لتفتيش المسكن، على أن يتم التفتيش ضمن تدابير فعالة وبأسلوب يتفق مع كرامة الشخص. كما يشمل مفهوم الخصوصية الجسدية الحياة العاطفية والعائلية والحالة الصحية للشخص والآراء السياسية والمعتقدات الدينية، وكذلك الحق في الاسم وحماية الشرف والسمعة الشخصيين.

وبحسبان أن الحق في الخصوصية مرتبط إلى حد بعيد بالتقاليد والثقافة والقيم الدينية السائدة والنظام السياسي في كل مجتمع، فهناك مواضيع تبدو شائكة ومن ذلك قضية الزواج المدني والمثلية الجنسية، وكذلك الحق في حرية العقيدة وتغيير الدين. فعلى سبيل المثال ينص الدستور السوري على أن حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الأديان، وأن الدولة تكفل حرية القيام بجميع الشعائر الدينية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام. وبالرغم من وضوح النص لجهة حرية الاعتقاد، إلا إن هذه المادة معطلة على أرض الواقع، حيث لا يستطيع الفرد تغير دينه إلى دين آخر إلا في اتجاه واحد، أي باتجاه الدين الإسلامي فقط، ولا يسمح للمسلم أن يغير إلى دين آخر، خلافاً لما ورد في القرآن من نصوص تؤكد على حرية المعتقد والتفكير.

حماية الاتصالات: تتمثل بحق الأفراد في سرية وخصوصية المراسلات الهاتفية والبريدية والبريد الالكتروني قانوناً وفي الواقع. فعلى سبيل المثال ينبغي أن تسلم المراسلات إلى المرسل إليه دون مصادرتها أو فتحها أو قراءتها، وينبغي حظر الرقابة، بالوسائل الإلكترونية أو بغيرها على السواء، وحظر اعتراض الاتصالات الهاتفية والبرقية وغيرها من أشكال الاتصالات، والتنصت على المحادثات وتسجيلها.

الخصوصية المكانية: يتجسد فيها المعنى المكاني للحق في الحياة الخاصة، ويرتبط هذا المعنى من الناحية التاريخية والعملية والقانونية بالملكية، ويعد المسكن المثال الأكثر دلالة على تلك الصورة. والمقصود بالمسكن، المكان الذي يقيم فيه الشخص أو يزاول فيه نشاطه المعتاد، وتشمل حرمة المسكن كل مكان مسوّر أو محاط بأي حاجز أو معد لاستعماله كمأوى، وفي الحالات التي يسمح فيها القانون بتفتيش المسكن يجب أن يقتصر التفتيش على البحث عن الأدلة اللازمة،

وينبغي ألا يسمح بأن يصل إلى حد المضايقة.

خصوصية المعلومات: تشمل حماية المعلومات والأسرار الخاصة بالشخص، فالمعلومات ذات الطابع الشخصي خاصة بصاحب الشأن، وهو حر في إعلام الآخرين بها أو كتمانها وفقاً لما يراه، وللفرد و

الأفراد الحق في عدم إطلاع الغير على المعلومات الخاصة بهم والمثبتة في أجهزة الكمبيوتر والانترنت. وبهذا الصدد يجب أن ينظم القانون عمليات جمع وحفظ المعلومات الشخصية التي تجريها السلطات العامة أو الأفراد العاديين أو الهيئات الخاصة. ويتعين اتخاذ تدابير فعالة لكفالة عدم وقوع المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للشخص في أيدي الأشخاص الذين لا يجيز لهم القانون الحصول عليها أو تجهيزها أو استخدامها. ونظراً إلى أهمية الحق في الحياة الخاصة وارتباطه الوثيق بباقي جوانب حقوق الإنسان، وإلى جانب ما تتضمنه تشريعات الدول المختلفة من أحكام متعلقة بالحياة الخاصة وتدابير حمايتها، فإن القانون الدولي بدوره تضمن إشارات واضحة حول حرمة الحياة الخاصة وضرورات حمايتها. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص في المادة 12 منه على أنه (لا يجوز تعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولكل شخص الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل). وبدوره يشدد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حماية هذا الحق، حيث تنص المادة 17 من العهد تحت عنوان «الحق في حرمة الحياة الخاصة» أنه (لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني لتدخل في خصوصياته، أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ومن حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل).

وبموجب ما سبق، فإن لكل شخص الحق في عدم التعرض على نحو تعسفي أو غير مشروع في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات لا قانونية تمس بشرفه أو سمعته، في مواجهة أي طرف، أكانت سلطات الدولة أم أشخاص طبيعيين أو قانونيين، وعلى الدول تبعاً لالتزاماتها المنبثقة من هذا العهد اعتماد تدابير تشريعية وغيرها من التدابير اللازمة لتقنين الحق في الحياة الخاصة ومن ثم تدابير الحماية والتبعات القانونية المترتبة على أي تدخل أو اعتداء.

بالعودة إلى نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يشمل احترام الحق في الحياة الخاصة، الحماية من التدخل التعسفي وغير المشروع معاً، والمقصود بمصطلح «غير مشروع»، أنه لا يمكن حدوث أي تدخل إلا في الحالات التي ينص عليها القانون. ولا يجوز أن يحدث التدخل الذي تأذن به الدول إلا على أساس القانون، الذي يجب هو نفسه أن يكون متفقاً مع أحكام العهد ومراميه وأهدافه. أما عبارة «التدخل التعسفي»، فتعني ضمان أن يكون التدخل نفسه الذي يسمح به القانون موافقاً لأحكام ما تضمنه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومراميه وأهدافه، وأن يكون في جميع الحالات معقولاً بالنسبة للظروف المعينة التي يحدث فيها، ويستتبع ذلك بالضرورة توفر وتحديد معلومات عن السلطات والأجهزة المنشأة في إطار النظام القانوني والتي لها صلاحية الإذن بالتدخل المسموح به في القانون، ومعرفة الأسلوب الذي يمكن به للأشخاص المعنيين أن يشتكوا من حدوث انتهاك ومعرفة الأجهزة التي يمكن أن يتم ذلك عن طريقها.

انتشار مواد منتهية الصلاحية في أسواق الجزيرة رغم تعدد الجهات الرقابية

كمال أوسكان

تشهد الأسواق في مناطق الجزيرة صراعات لا تنتهي بين المواطنين والتجار وأصحاب المطاعم، تبدأ من التلاعب بالأسعار، وتنتهي بالتلاعب بمصير الناس وصحتهم، وذلك ببيعهم مواد غذائية منتهية الصلاحية أو فاسدة، بهدف تحقيق الأرباح.

سادت الفوضى الأسواق في محافظة الحسكة بسبب غياب الرقابة ولجان حماية المستهلك، ما أدى إلى انتشار مواد منتهية الصلاحية في المتاجر، وبيعها للمواطنين، الأمر الذي يعرّض حياتهم للخطر دون أن تتحمل أي جهة مسؤولية ما يحدث من تلاعب وغش، وفي أحسن الأحوال توجه اتهامات متبادلة حول من يتحمل المسؤولية.

وقد تكون حادثة مدينة الحسكة قبل بضعة أشهر، نموذجاً يعكس الواقع، إذ أصيب أربعون شخصاً بتسمم في أحد المطاعم السياحية، بسبب الوجبات الفاسدة، التي أدت إلى تسمم جماعي، وخلقت ردود أفعال في المدينة وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، استنكاراً لما وصلت إليه الحال، جراء غياب الرقابة على المنشآت السياحية والمطاعم.

انتهت حادثة التسمم الجماعي في الحسكة، بتبادل التهم بين مديرية السياحة ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الحسكة، حول الجهة المسؤولة، دون اتخاذ أي إجراء يذكر. ولم تتوقف حالات التسمم عند هذا الحادث، بل أنها تكررت بين فترة وأخرى. حيث أكد قسم الإسعاف في الهيئة العامة لشفى القامشلي الوطني مؤخراً، استقبال 14 حالة تسمم، ناتجة عن تناول لحوم فروج مجمدة أغلبها مهرّبة من تركيا.

حالة الفوضى المتفشية في الأسواق، لا تقتصر على محافظة دون أخرى، بل تشمل كل المحافظات السورية إلى درجة تحولت فيها إلى ظاهرة خلال الأزمة المستمرة منذ خمس سنوات، ويتسع نطاقها ويزداد حجمها عاماً بعد آخر، ومع النظر في عدد الدعاوى القضائية سنكتشف حجم الكارثة.

كشفت إحصائيات قضائية أن عدد الدعاوى المنظورة أمام المحاكم التموينية في سوريا بلغت 25 ألف دعوى خلال العام الحالي، مقارنة بالعام الماضي، والذي سجلت فيه 30 ألف دعوى تموينية.

تظهر حالات التسمم هذه نتيجة تناول الأطعمة في المطاعم التي لا تخضع للمعايير الصحية ولا تلتزم بإجراءات السلامة العامة، المتمثلة في وجود ذبائح مذبوحة خارج المسلخ البلدي، والمواد الغذائية الموجودة في مطبخ المطاعم، من حيث صلاحية هذه المواد للاستهلاك البشري، وتقديم مأكولات غذائية منتهية الصلاحية وفاسدة، إضافةً للتأكد من وجود البيانات، وسلامة اللحم في حال وجوده، وسلامة الزيوت المستخدمة في القلي، والمواد الغذائية منتهية الصلاحية، التي تباع في المتاجر الصغيرة.

بالعودة الى انتشار الأغذية الفاسدة، في منطقة الجزيرة، أكدت لجنة الرقابة والتفتيش التابعة لهيئة التموين في مقاطعة الجزيرة، مصادرتها لكمية من المواد الإغاثية والغذائية منتهية الصلاحية في مدينة قامشلو، وذلك بعد بلاغ من أحد المواطنين، عن وجود مواد منتهية الصلاحية في أحد المتاجر. كما أتلفت شعبة التموين في سري كانيه والتابعة لمقاطعة الجزيرة، كمية من المواد الغذائية أثناء جولتها في أسواق المدنية. غير أن هيئة التموين، لم تتخذ أي إجراءات رادعة بحق المخالفين، واكتفت بكتابة تعهد خطي، على أصحاب المتاجر، بعدم بيع هذه المواد مرة أخرى.

يرى العديد من سكان منطقة الجزيرة، في اكتفاء لجنة الرقابة والتفتيش بالتعهد من قبل أصحاب المتاجر، إجراءً غير كافٍ وغير رادع، ما قد يسهم في انتشار الظاهرة بشكل أكبر، بسبب التساهل وعدم التشديد في العقوبات. غير أن الإداري في هيئة التموين التابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية في مقاطعة الجزيرة، واصل أسعد، قال لمجلة شار: «إن إجراءاتنا بحق المخالفين تشمل (الغرامة المالية، إغلاق المحل التجاري، ونادراً ما تصل إلى السجن)، نظراً لأننا لم نصادف عمليات غش أو عمليات فساد منظمة، وأغلب المخالفات المسجلة تأتي عن عدم دراية أو جهل أو نسيان، ولا سيما ما يتعلق بتاريخ الصلاحية».

إلا أن هناك بعض الجوانب التي لا يمكن حصر أضرارها، لأنها لا تخضع للمراقبة بشكل كافي، أو لأن الأمر أصبح من العادات الدارجة ولا أحد يكترث لمدى خطورتها، وتتمثل في زيوت القلي المستخدمة لفترات طويلة، فتصبح ثقيلة وتمسي رائحتها محروقة، إضافة إلى استخدام أكياس النايلون السوداء في نقل المواد الغذائية المفتوحة أو الأطعمة من قبل أصحاب محلات الفروج والقصابين وغيرها. ولمعرفة المخاطر الصحية المترتبة على استخدام زيوت القلي المستخدمة لمرات عديدة، قال الدكتور روان حسن تمو أخصائي تغذية لمجلة شار:

«بشكل عام، تؤدي زيادة نسبة الدسم المهدرجة وزيادة نسبة تكرار الزيت، إلى ارتفاع LDL (وهو نوع من الكوليسترول الضار بالقلب)، وانخفاض LDH (الدسم مرتفع الكثافة وهو مفيد للقلب)، وارتفاع الشحوم الثلاثية، ما يؤدي إلى التصلب والحوادث القلبية وزيادة مقاومة الأنسولين وظهور أبكر لداء السكري الصريح وارتفاع الضغط الشرياني، إلى جانب خطورتها على الدماغ والأعصاب واضطراب الفاعلية الكهربائية».

أما فيما يتعلق باستخدام أكياس النايلون السوداء والتي تصنّع من نفايات البلاستيك في نقل المواد الغذائية واللحوم والزيون المستخدمة في المطاعم، يوضح أسعد، الإداري في هيئة التموين، «نحن راقب مدى التزام أصحاب المتاجر والمطاعم بالأنظمة المتبعة في هذا المجال، وذلك بوضع اللحوم والفروج في أكياس بلاستيكية شفافة ومن ثم توضع في أكياس سوداء، كما نراقب الزيوت المستخدمة في المطاعم، وعندما نضبط زيتاً ثقيلاً وتفوح منه رائحة الحرق، نخالف المطعم»، مضيفاً، «سجلنا منذ بداية العام الجاري نحو 300 مخالفة في مدينة قامشلو لوحدها».

وعن كيفية تحديد الغرامة المالية على المنتجات الفاسدة أو منتهية الصلاحية يقول أسعد: «يتم ذلك من خلال فرض غرامة مالية بضعف سعر المنتج، إلى جانب غرامات ثابتة مثل مخالفة الفرن بمبلغ 25 ألف ليرة على كل كيس يبيعه»، وأشار إلى «وجود نظام داخلي ومجموعة قوانين لتنظيم العمل وأنواع المخالفات والعقوبات المترتبة عليها، يطلع عليها التجار والباعة».

حاولت مجلة شار لخطورة هذه الظاهرة على السلامة والصحة العامة، تسليط الضوء على بعض جوانبها من وجهة نظر الأهالي، باستطلاع آرائهم حول تفشي الظاهرة في أسواق مدن الحسكة، وكفاءة الإجراءات المتبعة من قبل الجهات المعنية.

خورشيد يوسف، من سكان مدينة قامشلو، يقول: «ثمّة إهمال كبير في المجال الصحي، وصل إلى درجة لا يمكن أن يثق فيها المرء بشيء من المواد الغذائية الموجودة في سوق المدينة وخاصة اللحوم».

ويتابع يوسف الذي يعمل في محل قريب من سوق الخضرة: «هنا ترمى كل النفايات، ابتداءً من الخضرة وليس انتهاءً بالسمك، ولأني قريب من مركز اللحوم، أرى كيف تنقل لحوم الحيوانات المذبوحة بالشاحنات الصغيرة بشكل مكشوف، إضافة إلى لحوم الدجاج المجمد المكشوف في هذا الجو الحار»، ويضيف ضاحكاً: «يبدو أنني سأموت قريباً».

كثرة حوادث التسمم جراء تناول الأطعمة في المطاعم أو المواد الغذائية منتهية الصلاحية التي تتلقفها أسماع الناس، دفعت بالعديد منهم إلى التأكد من سلامة المنتجات قبل استخدامها، عصام يوسف أحد النازحين في مدينة القامشلي قال: «أرى أنّ من واجب الإدارة الذاتية مراقبة السوق، وخاصة الأغذية، وأعتقد أنهم يفعلون ذلك، لكن كثرة الحوادث التي نسمعها عن الأغذية الفاسدة تدعنا نشك في كل شيء، فأنا مثلاً أتفقد أي غرض أشتريه وأنظر إلى تاريخ صلاحيته».

مسعود حسن، صاحب محل لبيع الاكسسوارات في مدينة القامشلي، يحتك بالأسواق بشكل يومي بحكم عمله، ويعرف ما يحدث من مشاكل، يروي لمجلة شار ما حدث قبل فترة في أحد محلات بيع المناقيش واللحمة والذي أغلق من قبل لجنة الرقابة والتفتيش التابعة لهيئة التموين في مقاطعة الجزيرة، نظراً لعدم مراعاته المعايير الصحية بشكل جيد، «أظن أنهم تلقوا شكاوى بوجود حالات تسمم، لذلك أغلقوه».

يشرح أحد الإداريين في هيئة التموين التابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية في مقاطعة الجزيرة، آلية الجولات التفتيشية وعمل الهيئة في مراقبة الأسواق بالقول: «نخرج إلى الأسواق في ثلاث جولات تفتيشية في اليوم، بما فيها من محال خاصة بالمواد الغذائية والتموينية واللحوم والأفران والألبسة، ويقوم موظفو الهيئة بإجراء فحوصات للمنتجات المعروضة في السوق، ومخالفة المحال والتجار الذين يبيعون بضائع منتهية الصلاحية، أما المواد اليومية كاللحوم والخضروات فتؤخذ عينات إلى المخبر لإجراء التحاليل اللازمة للتأكد من صلاحيتها في حال الشك ببضاعة ما».

على الرغم من تعدد الجهات الرقابية على الأسواق في منطقة الجزيرة، لا تزال حالات التسمم منتشرة، جراء تناول الأطعمة الفاسدة والمواد الغذائية منتهية الصلاحية، والتي لاتزال تجد طريقها إلى العديد من المتاجر والمحال التجارية، دون أن تثمر جهود الرقابة في الحد من انتشارها بشكل فعال حتى الآن.

قصائد للشاعر الإيراني أحمد رضا أحمدي
من بين قصائد الحبّ...

من بين قصائد الحبّ تلك
وأزهار البنفسج التي سُحقت في القصف
كنّا بحاجةٍ إلى قصيدةٍ تركبُ الزَّورق
لتمضي من المدينة المقصوفة إلى الضفَّة
وتأتي بالمهاجرين مع ملاءاتٍ بيضاء إلى البيت.
في غروبٍ أبديٍّ
كانت البنفسجاتُ الميتة
تلمعُ بين أيدينا..
كان الناسُ قد مضوا إلى الضفة الأخرى للنهر
والحقلُ كان شاهداً
كيف كنّا عاطلين عن العمل
في أيّام الحرب.
شكلُ قاماتنا على الجدار
سرعان ما كان يمّحي في ظلِّ القصف.
كنّا جالسين
عندما دخلت القذيفة
صبورةً ومتواضعة
من النّافذة
إلى المقهى.

البرد
في زاوية الغرفة
كان البردُ مقرفصاً،
عيوننا تشحبُ في برودة هذه الغرفة،
ومع كلّ صدمة بردٍ
نزدادُ رغبةً في البقاء على قيد الحياة.
لو فتحنا النافذة على الشارع
لكان ذلك بداية تعاستنا.
شيئاً فشيئاً

كنّا نغدو شبيهين بفواكه الشتاء
وفي بعض الأحيان
كنّا ننادي بعضنا بأسماء تلك الفاكهة،
كنّا نريدُ ناراً دافئة.
النُّور الذي كان يسطع عبر النافذة إلى الغرفة
كان يمنحنا الدفء أحياناً،
هذا النُّور كان كافياً لأجل عمرنا الضئيل
وهو وحده الذي كان يستطيع أن يهزَّ حياتنا
في هذه الغرفة.

سلَّة عنب
حينما تقاسمنا الفقر في ما بيننا
بقيت سلة عنبٍ وبضع قطعٍ نقدية
لم تكن متداولةً في السوق،
خبَّأنا وجوهنا
عند إبراز النقود.
أذكرُ أنَّه كان يوم جمعةٍ
كانت الحياة تهترئ
بسبب ملابسنا وأحذيتنا وأيدينا
غير أنَّها كانت ما تزال مؤمنةً بنا،
كنّا مهترئين من الحبّ والفقر.
كم بسرعة عرفنا
أنَّ لغتنا الأم لا تداوي لنا ألماً
فلم ننسَ الفقر،
وفي ذلك الثلاثاء غير الماطر
قلتُ ثلاث مرَّاتٍ:
اهطلي أيتها الحياة.
بالمناسبة، لمَ كنّا نسينا المطر
وخبَّأنا المعطفَ المطريّ في الصندوق القديم؟
كنّا نرغب في مقايضة الشمس بقطعة خبز،
لم يكن ثمَّة شارٍ.

ترجمة: ماهر جمّو

صُوَر عَتيقَة

جان حسن

سأرسِمُ خطواتي إليكِ , أقِفُ في وجهِ الغيابْ
أُعلِنُ اللقاءَ رُغمَ كلِّ قَدَر ، الصُّورُ عَتيقَةٌ والغُرفُ مُعتِمَة ..

* *

في الطريق إليكْ, تفوقُ حرارَةُ قلبي حرارةَ الجوّ! !
في هَذِهِ اللَّحظَة لَن تُرعِبَني أصواتُ الرَّصاص حينَمَا سأجلسُ معكِ...

* *

هنيهَة وأكونُ في مدينة الياسَمين، فلتتَزيَّني بالابتسامة، لقد مَللتُ من الصَّمتْ, فلتكُن الدقائق القادمة صاخِبَة ...

* *

مئتان وسبعونَ دقيقة مرَّت, تكادُ الشمسُ أن تغيبَ خجلاً وأنا أزجّي الوقت بسماع الأغاني الثوريَّة، انظري للناس وهي تركض نحو الحافلَةِ البيضَاء, لَن أراقِب ساعتي كالمعتاد وأنا أنتظرك! !

* *

على مقعدٍ موازٍ لتمثال جَلَسنَا،
أجَل, اليوم سأحتسي القهوة معكِ ولَن أتكلَّم ...

* *

دعيني أُعوِّضُ مُرَّ الغياب، دعيني أَرسُم لَوحةَ حُبِنا مجدَّداً
اقتَربي لأقتربْ...

(Min Dit) صفحة من تاريخ أطفال ديار بكر

يوسف شيخو

ليس خافياً على متابع التطورات التي تشهدها مناطق الكرد في تركيا، تلك السياسات القمعية والانتهاكات التي ارتكبتها الحكومات المتعاقبة، بأذرعها العسكرية والاقتصادية، في حق الكرد خلال ثمانينات وتسعينيات القرن الفائت. فمن سياسة الحرب الاقتصادية ضدهم إلى زج العسكر في مدنهم، حيث ارتُكبت جرائم وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. ولعل هذه الحملات ضد الكرد دفعت مئات الآلاف إلى مغادرة ديارهم أو أجلوا عنها خلال أعنف مراحل القتال، الذي هدأ على نطاق واسع في أواخر التسعينيات.

الواقع أن الأحداث التي شهدتها المنطقة الكردية في تركيا خلال هذه السنوات وفرت موضوعات غنية للأدب والفن الكرديين، أقل من استغلها كان حامل الكاميرا السينمائية (ولهذا أسبابه، وهو ليس موضوع هذه السطور). وإن كان فيلم (أغنية من أجل بَكو) للفنان نظام الدين آريج (فقه تيرا)، مرّ سريعاً على انتهاكات العسكر التركي، حيث ركز في عمله على قضايا الحدود وحياة الجبال، معارك البيشمركة، ومجزرة حلبجة، نجد أن المخرج الشاب ميراز بيزار، يحاول في عمله (Min Dit: The Children of Diyarbakir)، المُنتج عام 2009 تسليط الضوء على الواقع المأساوي للكرد، وخاصة الأطفال، في ولاية آمد– ديار بكر.

يرصد بيزار في فيلمه قصة الطفلة (كلستان)، البالغة 10 سنوات، وشقيقها الأصغر (فرات)، اللذين أجبرا على خوض تجربة التشرد في أزقة مدينة آمد بعد أن فقدا والديهما، بل وكانا شاهدين على اغتيال والديهما في عملية نفذها عناصر من الاستخبارات التركية على الطريق الواصل بين مدينتي آمد وباتمان في تسعينيات القرن الفائت. وهنا تنتقل كاميرا المخرج الشاب إلى واقع جديد في محاولة كشف مصير اليتيمين اللذين ظلا يقاومان صعوبات الحياة بعد رحيل والديهما، حيث أجبرا على بيع كامل أثاث المنزل؛ ليجدا نفسيهما في العراء بعد أن عجزا عن دفع أجرة المنزل.

مع كل يوم جديد يزداد واقع الطفلين بؤساً. لم يجدا بدًّ من البحث في القمامة علهما يعثران على شيء يملآن به بطنيهما، وهنا يلتقيان بطفلة متشردة تدعى زلال (Zelal)، والتي تتبرع بتعليمهما أساسيات البقاء على قيد الحياة. في حين تكسب كلستان بعض النقود من ديلارا (Dilara)، وهي عاهرة بائسة، تطلب مساعدة الطفلة اليتيمة، دون أن تعي الأخيرة دورها بالفعل.

اتخذ فرات إحدى إشارات المرور مقراً لعمله الجديد، بائعاً للقداحات. وهنا المشهد الذي يمكن أن يختصر جزءً من واقع الكرد في المدينة، إذ يلتقى البائع الصغير بأحد قتلة والديه (نوري – Nuri)، الذي تعرّف عليه الطفل لحظة عملية الاغتيال، والأقسى أن يكون القاتل هو «الزبون»، حيث يناديه من نافذة سيارته طالباً منه إحضار قداحة، وهنا كانت صدمة الطفل الذي تحول إلى شخص أصم غير قادر على مواجهة قاتل والديه، إنّما ظل يراقب القاتل إلى أن شلت حركته وتبول على نفسه دون أن يشعر.

حاز فيلم بيزار، المقيم في ألمانيا، على جائزة الشباب في الدورة الـ 57 من مهرجان (سان سيباستيان) السينمائي الدولي في إسبانيا 2009. كما أن فيلمه (الذي صنعه

بمساعدة مادية من أقاربه، لاسيما والدته التي باعت منزلها لتساعده بثمنه)، أثار جدلاً في مهرجان أنطاليا بتركيا في العام ذاته. والواقع أن القصة التي يرويها (Min Dit)، ألفها الشعب الكردي مع أجهزة المخابرات هناك، ولعل فيلم (Meş)، الذي أخرجه شيار عبدي في العام 2011، يعالج الواقع ذاته، وفي البيئة نفسها، حيث نجد خليلو (Xelilo)، وهو رجل خمسيني مختل، يعيش في مخزن مهجور ويمشي إلى ما لانهاية في شوارع مدينة نصيبين جنوب شرقي تركيا.

يحاول فيلم (Meş)، وتعود قصته إلى ثمانينات القرن الماضي، أن يركز على يوميات الشعب الكردي في منطقة نصيبين، المحاذية لمدينة القامشلي السورية، حيث العنف هو سلاح الدولة التركية في المناطق الكردية. وإلى جانب الرجل الخمسيني نجد الطفل جنكو (Cengo)، البالغ 12 عاماً، وهو بائع جوال للعلكة، وحاز على صداقة خليلو، التي من الصعب أن يكتسبها المرء! وهما اللذين سيواجهان المصير ذاته في تلك المدينة الصغيرة التي اقتحمها الجيش التركي وفرض على سكانها حظراً للتجول في ظل الحظر المفروض على التحدث باللغة الكردية. فمثل هذه القصص، المستمدة من يوميات الشعب الكردي، لا تفضل نهايات ديفيت كريفيت «السعيدة»، حيث قضى خليلو برصاص الجيش التركي وهو في مخزنه المهجور، فيما كان جنكو شاهداً على مقتل والده في منزله برصاص ضابط تركي.

التعايش السلمي «ثقافة حياتية أكثر منها شعاراً»

عصام يونس

فكرة التعايش تعني القبول بالتنوع، بما يضمن وجود علاقة إيجابية مع الآخر. فعندما تكون العلاقات إيجابية وقائمة على مبدأ المساواة، فإن ذلك يعزز الكرامة والحرية. أما إن كانت سلبية ومدمرة فإن ذلك سيدمر الكرامة الإنسانية وقيمتها الذاتية. وهذا ينطبق على الفرد والجماعة والعلاقات بين الدول. المطلوب إذن هو العمل على الاعتراف المتبادل كشرط ضروري من أجل تحقيق هذا المفهوم. ومن الأمثلة المهمة التي نلاقيها في هذا السياق، الكفاح من أجل التعايش بين الرجل والمرأة التي تشهد عليها عادات وتقاليد مكونات هذه المنطقة، كذلك وقوفها إلى جانب بعضها البعض في وجه الأزمات العرقية والطائفية.

إن انتقال الفكرة من حالة هدف نسعى له إلى حالة سنّها كقانون ومن ثم صياغتها كعُرف اجتماعي، هو دليل حضاري وممارسة تاريخية لتلك الفكرة وانعكاس لموروث ثقافي وإنساني سائد لهذه المكونات. كذلك شكّل هذا التنوع المختلف كماً ونوعاً عقلاً جمعياً، راسماً بذلك لهذا الاختلاف المتنوع لوحة فسيفسائية باتت تعرف بثقافة الجزيرة. لتكون بذلك وليدة هذا الانصهار الإنساني النابع من هذا الاختلاف الحضاري. لكن هذا لا يعني إن مجتمعاتنا السوريّة ومن ضمنها مجتمع الجزيرة لم تتعرض لسياسات استهدفت الحجر الأساس في بنيتها الحضارية! فالنظام الشمولي المستبد والسلطة الأمنية له، أخذت على عاتقها تفكيك هذا النسيج الاجتماعي لتحقيق مآربها بغرض فرض السيطرة المُحكمة على مختلف المكونات.

قام هذا النظام بإجراءات منظمة، مثل اقتطاع الأراضي من مالكيها الكرد وجلب العرب الغمر إلى تلك المناطق لتوطينهم هناك، ما أنتج شرخاً عميقاً في بنية المكون الحضاري. إذ كانت مثل هذه الممارسات بالنسبة للكردي تغييراً ديموغرافياً لحقوقه التاريخية والإنسانية. هذه الخطوة السلبية كانت لها تأثيراتها على المكون العربي أيضاً، وذلك بانتزاعهم القسري من ثقافتهم الأصلية في مناطقهم (الرقة)، وإدخالهم في حسابات عنصرية لنظام مستبد لا يبالي بحقوق الغير.

هذا النظام القمعي لم يكتف فقط بهذه الخطوة التي بثت روح الفتنة بين مكونات الشعب، إذ لجأ إلى العامل الاقتصادي كذلك، فبالإضافة إلى شمولية الحزب البعثي في الانتقاء المنهج للموظفين في مختلف القطاعات، فإنه أحكم قبضته على اقتصاد الدولة ووزّع مؤسساتها في مناطق معينة دون أخرى، فالجامعات والمعاهد مثلاً كانت جميعها داخل مناطق المكون العربي، مبعداً بذلك المكونين الكردي والمسيحي من تلك الامتيازات، ليؤدي كل ذلك إلى ترسيخ الانقسام بين مكونات المنطقة. هذه الإجراءات التعسفية لم تكن سوى تشويهاً ممنهجاً للتفاعل التاريخي لأبناء هذه المنطقة والتعايش السلمي برمته.

إدراك النظام لنهايته الوشيكة مع ظهور بوادر الحراك الشعبي، أفسح المجال للإرهاب المنظم المتمثل بتنظيم «داعش» في الآونة الأخيرة، وذلك عن طريق دعمه لوجستياً ومادياً. هذا الإرهاب الحامل لأفكار خارجة عن التاريخ والتطور الطبيعي، يسعى بدوره إلى إيجاد بيئة حاضنة له عن طريق الدعم الإعلامي والمالي وإثارة القضايا التاريخية، كالقضايا الدينية والطائفية وذلك بأسلوب مختلف عن ثقافة المنطقة. فعلى الصعيد الإنساني لعب تمدد الإرهاب دوراً هاماً في نشر ثقافة الكراهية عن طريق الخطف والقتل الجماعي والتطهير العرقي لمكون على حساب آخر. كما أن استهداف الفرد بثقافة متطرفة جعله عنصراً هداماً في بناء النسيج الاجتماعي وهذا يتضح بتحويله إلى مؤسسة شرعية ذاتية تصدر الأحكام التكفيرية كما تملي عليه خلفيته العقائدية المتطرفة. إضافة إلى زرع بذور التقسيم والمعاداة وتوسيع الهوة بين المكونات الموجودة. فعندما ننظر إلى القيم التاريخية لهذه المكونات وبمنظور إحصائي لتراثه وثقافته على جميع الأصعدة كالحِكم والأمثال والفن الشعبي واللباس والممارسات اليومية، نراها لا تحمل حتى إشارة عن تبني تلك الأفكار المتطرفة!

إن مفهوم التعايش السلمي كسلوك مكتسب، بدليل استمرارية مكونات الجزيرة بطابعها السلمي، لابدّ له من مواكبة الحداثة ومتطلبات العصر، فالتأكيد على ممارسة الفكر كحياة وإعطاءه بعداً وجودياً يعطي التعايش السلمي معناه الحقيقي. وهنا يكمن دور الحوار وإطلاق برامج وإقامة ندوات لتطوير السبل الحديثة والاستمرار في التعلم داخل المدرسة والمجتمع ككل وعلى حد سواء. هذه الهياكل والمؤسسات المدنية إضافة للفعاليات المجتمعية لمكونات الجزيرة التي تدعم وتعزز التعايش، ستتطلب حتماً العديد من المشاريع والبرامج. وعلاوة على ذلك فإنها ستتطلب الارتكاز على الإرث الحضاري لمكونات هذا المجتمع.